جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص مالية المؤسسات

بعنوان :

تأثير أدوات السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسة الاقتصادية

دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية ورقلة

من إعداد الطالبة : محجوبي ابتسام

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :.....

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ/.محمد عادل عياض.....(أستاذ مساعد–أ–، جامعة ورقلة) رئيسا
د / الطاهر خامرة..... (أستاذ محاضر –ب–، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا
أ/ محسن زوبيدة..... (أستاذة محاضرة، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2017/2016

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص مالية المؤسسات

بعنوان :

تأثير أدوات السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسة الاقتصادية

دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية ورقلة

من إعداد الطالبة : محجوبي ابتسام

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :.....

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ/محمد عادل عياض .....(أستاذ مساعد –أ–، جامعة ورقلة) رئيسا
د / الطاهر خامرة..... (أستاذ محاضر –ب–، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا
أ/ محسن زوبيدة..... (أستاذة محاضرة –ب–، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2017/2016

إهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لو لا أن هدانا الله.

أهدي خلاصة جهدي المتواضع :

إلى فيض الحب ووافر العطاء بلا مقابل إلى التي أحسنت تربيتي، رعتني وأنا صغيرة، نصحتني وأنا كبيرة، أنارت دربي و غمرتني بحنانها و حبها إلى *أمي الحبيبة* التي أتمنى لها دوام الصحة و العافية.

إلى من كلله الله بالهبة و الوقار و كان الشمعة التي تحترق لتنير دربي وتحقق أحلامي وطموحاتي، إلى* أبي الحبيب* أطال الله في عمره

إلى التي كانت في مثابة أمي الثانية و طالما غمرتني بنصحها وإرشاداتها وعطفها عمتي الغالية *بخته * وأبنائها، إلى من عشت معهم و ترعرعت بينهم إخوتي الأعزاء:هشام ،عبد الباري ، أسامة وأخص بالذكر فرحة البيت وقرة العين أختي العزيزة الغالية *حليمة* إلى زوجي المستقبلي ونصفي الثاني خطيبي" جعفر" إلى من جمعني بهم القدر وكانوا أعز رفقة في حياتي: *لطيفة ،وفاء ،حسيبة* إلى كل من جمعتني بهم الحياة الجامعية وأخص بالذكر *زكية،فطيمة، منال، أسماء* إلى كل أعمامي وعماتي وكل أخوالي وخالاتي وأبنائهم

إلى كل من نسيهم قلمي ولم ينسهم قلبي.

ابتسام

شكر

بعد حمد الله تبارك وتعالى حق حمده، الذي وفقني لإتمام هذا العمل، أتقدم بجزيل شكري وامتناني الكبيرين لأستاذي القدير: **الأستاذ خامرة الطاهر** على قبوله الإشراف على هذا البحث وصبره طوال مدة انجاز هذا العمل رغم انشغالاته الكثيرة، وعلى ما قدمه لي من توجيهات قيمة سواء من ناحية المنهجية أو من ناحية المضمون

كما أتقدم بشكري وتقديري لكل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد أثناء انجاز هذا العمل.

ابتسام محجوبي

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور السياسة البيئية في تجسيد سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال الأدوات التنظيمية، الاقتصادية والمقاربات الطوعية، كما سنحاول معرفة تأثير هذه الأدوات على مختلف السلوكيات اتجاه البيئة (دفاعي، ممتثل، واعي)، وعلى الجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة، من خلال استخدام أداة الاستبيان التي تم توزيعها على عينة من المؤسسات الاقتصادية في ولاية ورقلة.

خلصت الدراسة إلى أن السلوك السائد اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة هو السلوك الممتثل وبأن أدوات السياسة البيئية تحسن من صورة المؤسسات التي تتساير مع هذه الأدوات، وتسعى لتبني سلوك واعي اتجاه حماية البيئة، كما تؤثر أيضا هذه الأدوات على سلوك المؤسسات محل الدراسة اتجاه حماية البيئة.

الكلمات المفتاحية : أدوات السياسة البيئية، حماية البيئة، سلوك بيئي، جانب مالي، مؤسسات اقتصادية

This research paper aims at identifying the role of environmental policy in interpreting the behaviors of protecting the environment in the economic institutions through regulatory tools, economic and voluntary approaches. We will try to know the effect of these tools on different behaviors towards the protection of the environment and on the financial side of the institutions currently studied.To reach that aim a questionnaire was distributed to a some of economic institutions in the state of Ouargla, .

The research paper concluded that the prevailing behavior towards the environmental protection of the institutions currently studied is compliance behavior. Theenvironmental policy tools improve the image of institutions that are consistent with these tools and seek to adopt conscious behavior towards environmental protection. These tools also affect the behavior of the institutions under study towards the protection of the environment.

Key words : environmental policy tools, environmental protection, environmental behavior, financial side, economic institutions.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء.....	III
الشكر.....	IV
الملخص.....	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	XII
قائمة الأشكال البيانية والملاحق.....	X
المقدمة.....	أ – د
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لعلاقة أدوات السياسة البيئية بسلوك حماية البيئة في المؤسسة الاقتصادية	
المبحث الأول : الأدبيات النظرية لعلاقة أدوات السياسة البيئية بسلوك حماية البيئة في المؤسسة الاقتصادية.....	3
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية لعلاقة أدوات السياسة البيئية بسلوك حماية البيئة في المؤسسة الاقتصادية.....	18
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية لعينة من المؤسسات بولاية ورقلة	
المبحث الأول : الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة الميدانية.....	26
المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة الميدانية تحللها ومناقشتها.....	35
الخاتمة.....	66
قائمة المراجع	74
الملاحق.....	77
الفهرس.....	83

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 1.2	يبين الإحصائيات المتعلقة بالاستبيان	26
الجدول 2.2	يبين الاوزان المعطاة لخيارات الإجابة في قائمة الاستقصاء حسب ليكارت الثلاثي	28
الجدول 3.2	يوضح متوسطات مقياس ليكارت الثلاثي	28
الجدول 4.2	يوضح توزيع الفقرات المتعلقة بعلاقة المتغيرات المستقلة بالجانب المالي	30
الجدول 5.2	يوضح توزيع الفقرات المتعلقة بتأثير المتغيرات المستقلة على السلوك الدفاعي اتجاه حماية البيئة	30
الجدول 6.2	يوضح توزيع الفقرات المتعلقة بتأثير المتغيرات المستقلة على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة.	30
الجدول 7.2	يوضح توزيع الفقرات المتعلقة بتأثير المتغيرات المستقلة على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة	31
الجدول 8.2	يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور المتعلق بالجانب المالي	32
الجدول 9.2	يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور المتعلق بالسلوك الدفاعي	32
الجدول 10.2	يبين معاملات ارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور المتعلق بالسلوك الممتثل	33
الجدول 11.2	يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور المتعلق بالسلوك الواعي	33
الجدول 12.2	الصدق البنائي لمحاور الاستبيان	34
الجدول 13.2	معاملات ثبات الأداة حسب معادلة (ألفا كرونباخ)	34
الجدول 14.2	يبين توزع عينة الدراسة حسب تاريخ إنشاء المؤسسة	38
الجدول 15.2	يبين توزيع عينة الدراسة بحسب حجم المؤسسة	39
الجدول 16.2	يبين توزيع عينة الدراسة بحسب طبيعة نشاط المؤسسة	39
الجدول 17.2	يبين توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة الملكية	40
الجدول 18.2	يبين توزيع عينة الدراسة حسب تأثيرات نشاط المؤسسة على البيئة	40
الجدول 19.2	يبين توزيع عينة الدراسة حسب صلاحيات حماية البيئة في المؤسسة	41
الجدول20.2	يبين توزيع عينة الدراسة حسب أسباب التزام المؤسسة بحماية البيئة	42
الجدول21.2	يبين نتائج تحليل أنماط سلوك حماية	43
الجدول22.2	علاقة الأدوات التنظيمية بالجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة	43
الجدول23.2	علاقة الأدوات الاقتصادية بالجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة	44
الجدول24.2	علاقة المقاربات الطوعية بالجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة	44
الجدول25.2	يبين نتائج محور علاقة أدوات السياسة البيئية بالجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة	45
الجدول26.2	أثر الأدوات التنظيمية على السلوك الدفاعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة	46
الجدول27.2	يبين تأثير الأدوات الاقتصادية على السلوك الدفاعي اتجاه حماية البيئة	46
الجدول28.2	يبين تأثير المقاربات الطوعية على السلوك الدفاعي اتجاه حماية البيئة	47
الجدول29.2	يبين نتائج محور تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الدفاعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات	47

	محل الدراسة	
الجدول2.30	تأثير الأدوات التنظيمية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة	48
الجدول2.31	يبين تأثير الأدوات الاقتصادية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة	49
الجدول2.32	يبين تأثير المقاربات الطوعية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة	49
الجدول2.33	يبين تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة	50
الجدول2.34	يبين تأثير الأدوات التنظيمية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة	50
الجدول2.35	يبين تأثير الأدوات الاقتصادية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة	51
الجدول2.36	يبين تأثير المقاربات الطوعية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة	51
الجدول2.37	يبين تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة	52
الجدول2.38	يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف أنماط السلوك البيئي في المؤسسات محل الدراسة حسب عمر المؤسسة	53
الجدول2.39	يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل حسب حجمها	54
الجدول2.40	يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب حجمها	55
الجدول2.41	يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب طبيعة ملكيتها.	56
الجدول2.42	يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف وجود علاقة بين أدوات السياسة البيئية والجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة حسب عمر المؤسسة	57
الجدول2.43	يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف وجود علاقة بين أدوات السياسة البيئية والجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة حسب حجمها	58
الجدول2.44	يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف وجود علاقة بين أدوات السياسة البيئية والجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة حسب طبيعة النشاط	59
الجدول2.45	يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تأثير أدوات السياسة البيئية على الجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة حسب طبيعة ملكيتها	60
الجدول2.46	اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب عمر المؤسسة	61
الجدول2.47	اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب حجم المؤسسة	62
الجدول2.48	اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب طبيعة نشاط المؤسسة	62
الجدول2.49	اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل اتجاه	63

	حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب ملكية المؤسسة	
الجدول2.50	اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب المؤسسة	64
الجدول2.51	اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب حجم المؤسسة	65
الجدول2.52	اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب طبيعة نشاط المؤسسة	66
الجدول2.53	اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب ملكية المؤسسة	67

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1.2)	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	37
الشكل رقم (2.2)	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	38
الشكل رقم (3.2)	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	38
الشكل رقم (4.2)	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	39
الشكل رقم (5.2)	توزيع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي	40

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق 01	الاستبيان	89
الملحق 02	المتوسط الحسابي لنمط سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب عمرها	93
الملحق 03	قائمة الاساتدة المحكمين	94

مقـــدمـــــة

أ- توطئة :

تأخذ القضايا المتعلقة بالبيئة والتلوث أبعادا اجتماعية وإنسانية، مما استوجب وضع سياسات وإجراءات بيئية مليئة بالمضامين الاقتصادية الهامة، فالتلوث له آثار خطيرة على الإنسان والحيوان والنبات، كما أنه يهدد مقومات التنمية الحالية والمستقبلية، لذا كان لابد من اتخاذ إجراءات واستعمال أساليب وتدابير لحمايتها تجنبا للأضرار وتحقيقا للأهداف التنموية.

تعتبر المؤسسات الاقتصادية في اغلب الأحيان المسئول الأول عن تلوث البيئة، نتيجة لمخلفات العملية الإنتاجية التي تطرحها في المحيط الطبيعي، وبالتالي فإن السلطات العمومية تلجأ إلى وضع مجموعة من التدابير الردعية والمحفزة من اجل دفع المؤسسات إلى إدماج الاهتمامات البيئية في إدارتها والحد من الآثار البيئية غير المرغوب فيها، وذلك بوضع سياسات بيئية تحفيزية وتنظيمية والتي هي بالأساس أدوات اقتصادية وبناءا على ما سبق يمكننا طرح الإشكال التالي :

ما مدى تأثير أدوات السياسة البيئية على مختلف أنماط سلوك حماية البيئة من وجهة نظر المؤسسات الاقتصادية ؟

و يمكن تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ماهو نمط السلوك السائد اتجاه حماية البيئة للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، وهل يختلف هذا النمط من السلوك باختلاف عمر المؤسسة وحجمها ؟
- ✓ ما مدى تأثير الأدوات التنظيمية على مختلف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات الاقتصادية، وهل يختلف هذا التأثير باختلاف عمر المؤسسة وحجمها ؟
- ✓ ما مدى تأثير الأدوات الاقتصادية على مختلف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات الاقتصادية، وهل يختلف هذا التأثير باختلاف عمر المؤسسة وحجمها ؟
- ✓ ما مدى تأثير المقاربات الطوعية على مختلف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات الاقتصادية، وهل يختلف هذا التأثير باختلاف عمر المؤسسة وحجمها ؟

ب- فرضيات البحث :

- ✓ يعتبر السلوك الممتثل هو السلوك الأكثر تجسيدا في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، مهما كان عمر المؤسسة وحجمها؛
- ✓ تؤثر الأدوات التنظيمية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة، ولا يختلف هذا التأثير باختلاف عمر المؤسسة وحجمها؛

- ✓ هناك تأثير للأدوات الاقتصادية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة، وهذا ينطبق على كافة المؤسسات الاقتصادية مهما كان عمر المؤسسة وحجمها؛
- ✓ تؤثر المقاربات الطوعية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة، ولا يختلف هذا التأثير باختلاف عمر المؤسسة وحجمها.

ت- مبررات اختيار الموضوع :

وقد تم اختيار الموضوع للأسباب التالية :

- **الأسباب موضوعية :**

- ✓ تزايد الاهتمام بالأبحاث والدراسات بخصوص موضوع حماية البيئة وتجسيد السلوك البيئي في المؤسسات الاقتصادية؛
- ✓ محاولة الربط بين الجانب النظري للموضوع وما هو موجود فعلا في المؤسسة الاقتصادية.

- **الأسباب الذاتية :**

- ✓ الرغبة في ربط أدوات السياسة البيئية بالأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ الميول الشخصي للموضوع.

ث- أهداف الدراسة وأهميتها :

- **أهداف الدراسة :**

- ✓ توضيح الأهمية البالغة التي تؤديها أدوات السياسة البيئية في حماية البيئة من أنشطة المؤسسات الاقتصادية؛
- ✓ معرفة السلوك البيئي السائد في المؤسسات الاقتصادية؛
- ✓ معرفة الأداة البيئية الأكثر فاعلية في تجسيد السلوك البيئي؛
- ✓ معرفة العلاقة بين أدوات السياسة البيئية والجانب المالي للمؤسسة الاقتصادية.

- **أهمية الدراسة :**

تتمثل أهمية هذا البحث في معالجة الأضرار المترتبة عن مخلفات المؤسسات الاقتصادية من خلال التقارير المصدرة من طرف السلطات الحكومية، لكون موضوع حماية البيئة يحظى باهتمام كبير خاصة في الآونة الأخيرة.

ج- حدود البحث :

- **الحدود المكانية** : تمت دراسة هذا الموضوع على عينة من المؤسسات الاقتصادية في ولاية ورقلة؛
- **الحدود الزمنية** : تم تناول الموضوع في الفترة الممتدة بين شهر مارس و أفريل للسنة 2017.

ح- منهج البحث والأدوات المستخدمة :

بغرض الإلمام بمختلف جوانب الموضوع والوصول إلى الأهداف المرجوة في هذا البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في عرض المفاهيم والأطر النظرية من خلال دراسة المفاهيم المختلفة لأدوات السياسة البيئية، مع تدعيمه بالدراسات السابقة ومحاولة تحليلها وفهمها، أما في الجانب الميداني فقد تم توجيه استبيان على عينة الدراسة وتحليل نتائجه باستعمال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وبرنامج Excel.

خ-مرجعية الدراسة :

تم الاعتماد في دراستنا على مجموعة من المراجع تنوعت مصادرها بين مذكرات وأطروحات، مقالات ومجلات متخصصة، وفيما يتعلق بمداها الزمني فتعتبر حديثة نظرا لحداثة الموضوع، كما أن اغلب الدراسات تم عرضها ومناقشتها في الجزء المتعلق بالأدبيات التطبيقية لعلاقة أدوات السياسة البيئية بسلوك حماية البيئة، كما تم الاعتماد في بناء هذه الدراسة على منهجية IMRAD.

د- صعوبات الدراسة :

- ✓ قلة الدراسة السابقة باللغة العربية التي ربطت بين متغيرات الدراسة بشكل مباشر؛
- ✓ صعوبة إيجاد المؤسسات التي يتناسب طبيعة نشاطها مع الموضوع محل الدراسة.

ذ- هيكل البحث :

بغرض دراسة هذا الموضوع بشقيه النظري والتطبيقي ارتأينا إلي تقسيم الموضوع إلى فصلين :

الفصل الأول : حيث يتناول الأدبيات النظرية والتطبيقية لعلاقة أدوات السياسة البيئية بسلوك حماية البيئة، حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين خصص المبحث الأول إلى الأدبيات النظرية لعلاقة أدوات السياسة البيئية بسلوك حماية البيئية، أما المبحث الثاني خصص للدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة ومناقشتها من أجل التعرف على أوجه الشبه والاختلاف معها ومحاولة إبراز موقع الدراسة الحالية منها.

الفصل الثاني : سوف يتم إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع وذلك من أجل معرفة مدى التزام المؤسسات بحماية البيئة وتجسيد السلوك البيئي، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين خصص المبحث الأول للتعرف على طريقة وأدوات الدراسة، أما المبحث الثاني خصص لعرض نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشة مدى صحة الفرضيات الموضوعة.

الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لعلاقة أدوات السياسة البيئية بسلوك حماية البيئة

تمهيد :

كانت للتطورات التكنولوجية والتقنية التي شهدتها المؤسسات الاقتصادية الكثير من الإيجابيات، ولكنها خلفت أضرارا على أكثر من صعيد، وساهمت إضافة لممارسات أخرى سابقة في استنزاف الموارد الطبيعية وازدياد التلوث، وهذا ما دفع بالباحثين والسلطات الحكومية إلى محاولة إيجاد آليات وسبل من أجل حماية البيئة.

هذا التوجه في مجال حماية البيئة، وجد وجهات نظر مختلفة من قبل المؤسسات الاقتصادية بين من تراها عائق أمام نموها، باعتبارها تكاليف غير مبررة، ومنها من تراها ضرورة تحتاج إلى الموافقة بين المسألة الاقتصادية ومسألة حماية البيئة والأولوية للمصالح الاقتصادية، ومن المؤسسات من ترى أنها تحدي وبالتالي يجب تغيير في الأنماط التسيرية بما يستجيب لمصالحة حماية البيئة.

ونظراً لدور هذه الآليات والأدوات في توجيه سلوك المؤسسة تجاه حماية البيئة، فقد حاولنا من خلال هذا الفصل أن نخصص المبحث الأول للتطرق إلى الجانب النظري للدراسة وهذا من خلال مفهوم سلوك حماية البيئة، محدداته وأصنافه وكذا مفهوم أدوات السياسة البيئية (الضغوطات الحكومية) وأهم جوانبه، أما في المبحث الثاني فتم التطرق إلى أهم الدراسات السابقة عربية كانت أو أجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

المبحث الأول : الأدبيات النظرية لعلاقة أدوات السياسة البيئية بسلوك حماية البيئة

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم أدوات السياسة البيئية التي لها دور في تجسيد سلوك حماية البيئة للمؤسسات الاقتصادية، إذ نجد أن العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية وبيئتها الخارجية من حيث مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة أصبح أكثر تداخلا وغموضا، حيث أخذت المجتمعات تولي اهتماما متزايدا في قضايا رقابة التلوث، السلامة والأمان في العمل، وسلامة المنتجات وجودتها، هذا ما يتطلب تدخل الدولة لوضع سياسات وسن القوانين والتشريعات التي تؤدي إلى توجيه النشاط الاقتصادي و توطيد سلوك حماية البيئة لدى المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الأول : سلوك حماية البيئة للمؤسسات (المفاهيم، المحددات والأنماط)

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بالسلوك البيئي، بدءا بإعطاء مفهوم لسلوك حماية البيئة مع إعطاء خلفية تاريخية عنه، بالإضافة إلى أهم المحددات التي تجسدها والأنماط التي تأخذها في المؤسسات الاقتصادية.

الفرع الأول : مفهوم سلوك حماية البيئة للمؤسسات

لقد كان التركيز في السابق على السلوك التنظيمي للمؤسسات الذي يهتم بدراسة سلوك العنصر البشري في المنظمات، نظرا للظروف التي كانت تفرضها المعطيات الاقتصادية، وفي الوقت الحالي فإن الضغوطات بشأن حماية البيئة في تزايد، خاصة في ظل تفاقم المشاكل البيئية العالمية التي أدت إلى ظهور مصطلحات تدل على علاقة المؤسسة بسلوك حماية البيئة، كمصطلح المسؤولية البيئية وسلوك حماية البيئة الذي نحن بصدد دراسته، وبالتالي استخدم هذا المصطلح في الأدبيات الاقتصادية ولم يعد مقتصرا على علم الاجتماع فحسب، شأنها شأن سلوك المستهلكين وسلوك المنتجين[1].

وعلى هذا الأساس ومن خلال وجهة نظر علوم التسيير، يمكننا إعطاء مفهوم لسلوك حماية البيئة لهذه المؤسسات، على انه يترج كل ما يساهم في حماية البيئة من قريب أو من بعيد، وضرورة توجيه المؤسسة لاستخدام الطاقات المتجددة في الطرق الإنتاجية، وتبني المنتجات الخضراء، وبالتالي المساهمة في مكافحة التلوث البيئي[2].

[1] الطاهر خامرة، **محددات سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016، ص 11.

[2] السعيد زنات، **دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016، ص 36.

أما التعريف المقترح في الإستراتيجية فيعتبر بأنه نادرا هي الاستراتيجيات التي تناولت المشكل، إذ أن الكثير من المؤلفين عالجوا مؤسسات تحمي البيئة، إلا أن القليل منهم الذين إقتربو من إعطاء مفهوم محدد للسلوك البيئي في المؤسسات، عرف Art Kleiner ما يسمى المؤسسات الايكولوجية بأنها تلك المؤسسات التي تمتلك نظرة مسبقة بالقانون فيما يخص نظائر (بدائل) الصناعة ورغبات المستهلكين فيما يتعلق بحماية البيئة[1].

سلوك حماية البيئة للمؤسسة حسب مقاربة العلوم الاقتصادية يعتمد في تحليله على التكلفة والعائد، مع دمج الاعتبارات البيئية، هذا ما يؤدي بالمؤسسة إلى اعتمادها الرشادة في استخدام الموارد الطبيعية، والبحث في إحلال الموارد الطبيعية غير المتجددة بالموارد الطبيعية المتجددة، وبالتالي الحد من التلوث البيئي[2].

ترى الشركة الوطنية لحماية الطبيعة أن المؤسسات وحماية البيئة هما مفهومان مرتبطان فعلى كل حال المؤسسة مجبرة على حماية البيئة بفعل التشريع، لكن يمكننا اعتبار أن المؤسسات الحامية للبيئة هي تلك التي تستوعب مفهوم التنمية المستدامة[3].

يقصد بالسلوك البيئي ذلك السلوك الذي تتبناه المؤسسة بغية الاستجابة للقضايا البيئية، وتهدف المؤسسات الاقتصادية إلى تبني سلوك بيئي يهدف إلى الالتزام بحماية البيئة بخلق تأثير إيجابي على البيئة يسمح بتدنية الخسائر وزيادة الإنتاج الأخضر من جهة، والتقليل من الأثر السلبي بالقضاء على التلوث وتحسين البيئة المحيطة بالمؤسسة بأقل قدر من الطاقة وبترشيد الاستهلاك، من جهة أخرى[4].

وفي الأخير نستنتج أنه سلوك حماية البيئة هو كل سلوك أو موقف تحاول المؤسسة من خلاله دعم القضايا البيئية، واستعمال أساليب إنتاج نظيفة بغية الوصول إلى سلامة منتجاتها وجودتها، مما يجعلها تساهم في الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية.

الفرع الثاني : محددات سلوك حماية البيئة.

هي مجموعة العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على سلوك حماية البيئية للمؤسسات الاقتصادية، إذ تلتزم المؤسسة من خلالها بحماية البيئة، وتتمثل هذه المحددات في:

[1] Emmanuelle Reynaud ، **Les déterminants de comportement de protection de l'environnement des Entreprises**،Thèse de doctorat non publié، Institut d'Administration des Entreprises، Marseille،1997، p20.

[2] صبرينة رحوني، **أثر الأطراف ذات المصلحة على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016، ص3.

[3] عائشة سلمى كيحلي، **دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2008، ص 63.

[4] عائشة سلمى كيحلي، محمد الطيب دويس، **أثر الضغوط الحكومية على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية –دراسة استطلاعية–**، مجلة الباحث، العدد 2016/16، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 314.

أولا– الضغوطات الحكومية (أدوات السياسة البيئية) : تقوم كثير من الحكومات من أجل تحقيق سياسة بيئية ناجعة بإصدار تشريعات وقوانين ملزمة للمؤسسات لقيامهم بالعمليات الإنتاجية المختلفة بمراعاة المعايير البيئية، وفضلا عن تلك القوانين الملزمة تقوم الجهات الحكومية في إطار تلك التشريعات بفرض العقوبات على أي مخالفة تتعلق بذلك، وبالتالي تدفع هذه الضغوط والمتمثلة في أدوات السياسة البيئية بالمؤسسات إلى تعديل سلوكها الإنتاجي، ليكون أكثر مسؤولية اتجاه البيئة، مما يعزز من مكانتها ويزيد من أرباحها ويرفع من أدائها المالي، وتتمثل هذه الأدوات في :

1- **الأدوات التنظيمية** : تعتبر الأدوات التنظيمية ضمان لحماية البيئة، فهي الأداة الرقابية التي تسمح بتأسيس إطار عام لهذه الحماية، تؤسس هذه الأدوات طرق آمنة لحماية البيئة، خاصة حالات التلوث الأكثر خطورة، تستطيع الدولة أن تضغط على المؤسسات الاقتصادية بواسطة التنظيم، فتقوم هذه المؤسسات بالتغيير في البيئية نحو الأفضل في حماية البيئة، أو تطوير سلوك بيئي منتهج من قبل المؤسسة[1].

2- **الأدوات الاقتصادية** : هناك نوعان من أدوات التحفيز الاقتصادي وهما [2]:

- ✓ **الضرائب البيئية** : تعتبر من أهم الطرق التقليدية في علاج المشاكل البيئية، حيث اقترح "بيقو" في العشرينيات من القرن الماضي إمكانية فرض ضرائب على المؤسسات التي تسبب آثار خارجية سلبية مساوية لقيمة الأضرار التي ألحقتها بالبيئة.
- ✓ **الإجراءات التحفيزية والإعانات البيئية** : يقصد بالحوافز الضريبية البيئية كل سياسة ضريبية تعمل على تحقيق أهداف بيئية لصالح المجتمع، من خلال توجيه الاستثمارات نحو المجالات التي تساهم في تخفيض درجة التلوث، مما يؤدي بشكل أو بآخر إلى تعديل سلوك المؤسسات ايجابيا اتجاه البيئة.

3- **المقاربات الطوعية** : هي عبارة عن مبادرات من طرف المؤسسات في مجال حماية البيئة، فهي تسمح للمؤسسة بإظهار أدائها البيئي الفعال، هذا النوع من الأدوات يثمن التفاوض والتفاهم بين القطاعات الاقتصادية من جهة والسلطات العمومية (وفي بعض الحالات المنظمات الغير حكومية) من جهة أخرى[3].

ثانيا– تأثير الأطراف ذات المصلحة : هناك العديد من الأطراف تضع ضغوطات على المؤسسات من أجل حماية البيئة وضمان أولوية مصالحها، وضمن هذا الإطار، فإن المؤسسات الملوثة هي عرضة لضغوطات خارجية تنشأ لدى الرأي العام، تنشأ هذه الضغوطات في بادئ الأمر على مستوى المحيط البعيد للمؤسسة والمتمثل في

[1] صبرينة رحموني، **مرجع سبق ذكره**، ص4.

[2] الطاهر خامرة، ابراهيم بختي، **أثر أدوات السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الصناعية الجزائرية**، مجلة الباحث، العدد 2016/16، ص338.

[3] صبرينة رحموني، **مرجع سبق ذكره**، ص4.

الرأي العام، ثم تنتقل هذه الضغوط إلى مرحلة أخرى حيث تمارسها الأطراف المشكلة للمحيط القريب للمؤسسة، بعد ذلك تتدخل الأطراف التي تعمل بشكل دائم مع المؤسسة لتمارس عليها ضغوطات من أجل تصحيح سلوكها استجابة لتطلعات الرأي العام، تتمثل الأطراف ذات المصلحة بالأساس في[1]:

1- **المساهمين** : العديد من الدراسات أشارت إلى أن أغلب المساهمين ينظرون إلى الاستثمار في شركات تتميز بأداء بيئي ضعيف على أنه مخاطرة كبيرة، كما أن رغبة المساهمين في الحفاظ على سمعة المؤسسة هو الحافز الأساسي لهم للاهتمام بقضايا حماية البيئة، لذا فهم يضغطون على الهيئة الإدارية من اجل اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا المجال.

2- **المستخدمون** : تشهد العديد من الشركات استنكارا من طرف مستخدميها لسلوكها غير المسئول تجاه البيئة، هؤلاء المستخدمين يلجئون للعديد من الهيئات داخل المؤسسة (لجنة الصحة والأمن، مصلحة البيئة،...) من أجل التأثير في القرارات المتعلقة بحماية الوسط الطبيعي، وفي بعض الحالات تقوم النقابات العمالية بهذا الدور، أسباب مثل هذا التحرك تتمثل أساسا في الارتباط الكبير الموجود بين الوضع البيئي وصحة وسلامة المستخدمين، كما أن الاعتبارات الأخلاقية تزيد من اهتمام المستخدمين بحماية البيئة في الشركات التي يعملون بها.

3- **المستهلكون** : أدى ظهور ونمو الوعي البيئي للمستهلك إلى تحفيز الشركات على انتهاج سلوك صديق للبيئة، بهدف الحفاظ على وضعها التنافسي في السوق، هذا التغيير في السلوك يمكن ملاحظته بشكل أوضح لدى الشركات التي لها علاقة مباشرة مع المستهلك النهائي لمنتجاتها.

4- **الموزعون** : يدمج الموزعون العامل البيئي بشكل متزايد في سياستهم الإدارية، الأمر الذي أثر بشكل كبير على توجيهات المنتجين خاصة أولائك الراغبين في التعامل مع شركات التوزيع المشهورة لتسويق منتجاتها، هذا الاهتمام بالبيئة من طرف الموزعين يكون في غالب الأحيان ضمن إطار إستراتيجية تسويق تهدف لجذب مستهلكين أصبحوا مع مرور الوقت أكثر حساسية للنوعية البيئية للسلع، وإدراكا منها لدورها في تلبية تطلعات الرأي العام، تتخذ مؤسسات التوزيع إجراءات تبرهن من خلالها على اهتمامها بقضايا البيئة، نذكر منها :

- ✓ ترويج السلع الخضراء من خلال تخصيص أماكن لعرضها في المحلات أو من خلال تبني هذه السلع بمنحها علامة الموزع؛
- ✓ استعمال وسائل نقل أقل تلويثا واستهلاكا للطاقة؛
- ✓ تعديل أوقات التوريد بهدف التخفيض من التلوث الصوتي (الضجيج)؛

[1] محمد عادل عياض، **دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة**، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010، ص 15

- ✓ استرجاع المواد التي يمكن إعادة تدويرها (الزجاج، الورق، الزيوت المستعملة، ...)؛
- ✓ استعمال المواد المعاد تدويرها وخاصة في مجال التغليف.

5- شركات التأمين : في حالة حدوث تلوث بيئي فإن المؤسسات تواجه العديد من المشاكل المالية، حيث أن الشركات الملوثة لا تواجه مشاكل اقتصادية فقط وإنما تجد نفسها في مواجهة التكاليف الباهظة التي ستتحملها من أجل معالجة الأماكن الملوثة، ولتجنب هذا النوع من الحالات فإن هذه المؤسسات تلجأ إلى خدمات شركات التأمين والتي أصبحت نشطة جدا في مجال البيئة، بحيث تستفيد من خدماتها فيما يخص تأمين المخاطر البيئية[1].

6- البنوك : يرتبط بقاء المؤسسة بشكل كبير بعلاقتها مع البنوك نظرا لكونها مصدر أساسي في التمويل الذي يعد بمثابة شريان حياة لها، وبالرغم من أهمية البنك لد المؤسسة، إلا أن الضغوطات التي تمارسها البنوك على المؤسسات الملوثة تبدو ضعيفة نسبيا، وعليه من واجب البنوك مراجعة السلوك البيئي عند دراسة طلبات تمويلها، هذا ما تقوم به فعلا بعض البنوك الأجنبية، بحيث تفرض على المؤسسات الملوثة إعداد دراسة تدقيق معمقة للأثر البيئي لنشاطها كشرط مسبق لأي نقاش حول مشاريع تمويل محتملة.

7- الجمعيات البيئية : مع تزايد الاهتمام بقضايا البيئة، ظهرت جمعيات مدافعة عن البيئة تعكس رغبة الجمهور في حماية الثروة الطبيعية من الآثار الخارجية الصناعية، وباتت الجمعيات البيئية تشكل تهديدا حقيقيا للشركات غير المسئولة من خلال قدرتها على تعبئة الرأي العام.

8- الهيئات القطاعية : يقصد بالهيئات القطاعية ذلك الإطار التنظيمي الذي تجتمع فيه المؤسسات الناشطة في نفس القطاع الاقتصادي بهدف التعاون في حل مشاكل القطاع وتمثيله أمام السلطات العمومية، بما أن التكاليف الناتجة عن إدماج الاعتبارات البيئية في المؤسسة سترفع من سعر تكلفة المنتجات، فإن المؤسسات التي تلتزم بمسؤوليتها تجاه البيئة ستخسر الميزة التنافسية السعرية نظرا لارتفاع أسعار منتجاتها في السوق مقارنة بتلك المؤسسات غير المسئولة، ولتفادي وضع كهذا، تتدخل الهيئات القطاعية بسبل شتى، ويضل الأسلوب الأكثر استعمالا إلى الآن هو مصادقة جميع المتعاملين في القطاع على ميثاق يجبر جميع المؤسسات على اعتماد سلوك بيئي مسئول، بالإضافة إلى الهيئات القطاعية، نجد أيضا الهيئات العمومية تلعب دورا محوريا في نشر الوعي البيئي لدى الصناعيين.

[1] Hamdoun Mohamed, **Le comportement écologique des entreprises chimiques tunisiennes : un passage obligé ou un choix délibéré** ، Actes de la 17e Conférence de l'AIMS، Nice، France،du 28 au 31 mai 2008,p6

ثالثا– الفرص الاقتصادية : قيام المؤسسة الاقتصادية بدمج البعد البيئي في عمق أنشطتها، يساعدها على ضمان الاستمرارية من خلال كسب أسواق جديدة محلية جهوية أو حتى دولية، دمج هذا البعد في وظيفة التسويق يضمن لها المشروعية والسمعة الجيدة، وتستطيع الحصول على ميزة تنافسية من خلاله، في ظل المنافسة القائمة على تقديم منتجات صديقة للبيئة من قبل منافسيها[1].

رابعا– أخلاق المديرين : إن أخلاقيات المديرين هي بالأساس ظاهرة فردية ونفسية قبل أن تكون مسألة تنظيمية في المؤسسة، وأثبتت الدراسات أن المديرين يحاولون دوما تسيير شركاتهم بما يتماشى مع دوافعهم الأخلاقية تماشيا مع قيمهم، يجند المديرين العمال وكل طاقات المؤسسة من أجل تبني سلوك مسئول تجاه محيط البيئة[2].

خامسا– العوامل الموقفية : تتمثل في عوامل السكون الهيكلي ويمكن أن تؤثر في طريقها لإدماج البيئة في الإدارة، التي يمكن إيجازها فيما يلي[3] :

1- **عمر المؤسسة** : قام العديد من الباحثين بدراسة أثر عامل الزمن على إدماج البعد البيئي في المؤسسات، فالمؤسسة الحديثة النشأة هي الأكثر تلاؤما مع متطلبات حماية البيئة مقارنة بمؤسسة المسنة، وهذا بسبب اختلاف القدرات التكنولوجية.
2- **قطاع النشاط** : بعض قطاعات النشاط الاقتصادي تعتبر حساسة اتجاه البيئة (قطاع البتروكيمياء، الإسمنت، استخراج البترول،...)، لذا نجد المؤسسات العاملة في هذه القطاعات تأخذ بعين الاعتبار العامل البيئي.
3- **حجم المؤسسة** : تبين الكثير من الأبحاث المنجزة على مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن المؤسسات الكبير الأكثر توافق نحو تبني السلوك البيئي مقارنة بالمؤسسات الصغيرة ولمتوسطة، بسبب الاستثمارات البيئية المكلفة.
4- **الانتساب الدولي** : ويقصد به الارتباط القانوني للمؤسسة بشركات ومجمعات عالمية، فالكثير من المؤسسات تتبنى سلوكا بيئيا، من خلال الضغوطات التي تواجهها الشركة الأم للحفاظ على سمعتها ومكانتها محليا ودوليا.
5- **التوجهات الإستراتيجية** : تؤثر الخيارات الإستراتيجية للمؤسسات بشكل كبير على سلوكها البيئي مثل المؤسسات التي تهتم بالإبداع توجه واضح للالتزام اتجاه البيئة، من خلال وضع أساليب وطرق جديدة بهدف الحد من التلوث مما تعكس مستوى الإبداع في المؤسسة، كما يجب أن يتلاءم السلوك البيئي للمؤسسة مع الإستراتيجية.

[1] صبرينة رحموني، **مرجع سبق ذكره**، ص5.
[2] **نفس المرجع والصفحة السابقة.**
[3] **نفس المرجع والصفحة السابقة.**

الفرع الثالث : أنماط سلوك حماية البيئة

يختلف السلوك البيئي للمؤسسة باختلاف الإستراتيجية البيئية المتبعة، لذلك سنحاول التطرق إلى أهم التصنيفات، فحسب الدراسة التي قامت بها «Bellini» سنة1997 صنفت فيها سلوكيات حماية البيئة من طرف المؤسسات إلى ثلاث أصناف وهي :

أولا– السلوك الدفاعي تجاه البيئة : المؤسسة التي تتبنى هذا السلوك تعتبر الطبيعة أو البيئة كمورد، حيث تتبع منطق مالي بحت وذلك بتفضيلها للوفرات الاقتصادية الفورية، وهدفها الوحيد والأسمى هو الربح، أما الاستثمارات البيئية فتعتبرها كتكاليف غير مجدية ومتعارضة مع البعد الاقتصادي، والمشاكل البيئية تدرج ضمن المجال التقني والنظام التسييري يتميز بها برقابة أقل، وليس للمؤسسة دراية بالتشريعات، سواء كان عمدا أو بدون قصد. كما يضع هذا النوع المؤسسة بعيدا عن الظاهرة البيئية والتي يعتبرها كخطر يهدد المؤسسة، مقتنعين بأن الاهتمام بالبيئة هو ضد الاقتصاد. كما تعتبر بأن البيئة توجب تكاليف غير ضرورية هذا النوع من السلوك أصبح أقل وجودا كون المخاطر الناجمة بسبب مخالفة القوانين والتي توجب إنفاقا غير مخطط له أصبحت في تزايد أكثر فأكثر وأصبحت هذه الوضعية أقل تفهما من طرف السلطات العامة[1].

وعموما يمكن القول أن السلوك الدفاعي مقرون بالمسؤولية الاقتصادية التي تقوم أهدافها وآلياتها ووسائلها على المصلحة الذاتية الخاصة بها، وأن ما يتحقق للمجتمع هو نتاج ثانوي لهذه المصلحة، في حين نجد أن هذه النظرة خاصة منذ الثورة الصناعية إلى أواخر القرن العشرين كشفت عن اختلال واضح يجعل المؤسسات مصدرا لمشكلات بيئية واجتماعية جراء عدم التوازن في مسؤوليتها، فهدف تعظيم الربح أدى بالمؤسسات لانتهاكات أخلاقية وتعارضات قاسية مع قيم المجتمع ومعاييره وصراعات مستمرة مع العمال ونقاباتهم، لهذا كان لا بد من حلول تجنب المؤسسات هذه المشكلات[2].

ثانيا– السلوك المساير(الممتثل) تجاه البيئة : المؤسسات التي تسلك هذا السلوك هي أكثر وعي وتفطن بالعامل البيئي وبالاحترام الأقل للقوانين، فهي تتبع المعايير المفروضة من طرف القانون، دون الولوج في أكثر مما هو منصوص حتى وإن أمكنها ذلك تقنيا، فهدفها هنا هو الحفاظ على مستوى مثالي من الأرباح مع المحافظة على مشروعيتها، إذا فالاستثمارات الصديقة للبيئة مدرجة لديها كتكاليف ضرورية لكن مع وجوب تدنيتها وتقليصها، فتعترف بأهمية حماية البيئة على أن لا تتعدى المجال التنظيمي. وهذا يعتبر بداية التفطن والأخذ بعين الاعتبار العامل البيئي عن طريق العلاقات العامة البيئية والإستراتيجية، معترفة بالحاجة إلى مخطط أو خطة بيئية[3].

---

[1] **نفس المرجع والصفحة السابقة.**

[2] الطاهر خامرة، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

[3] صبرينة رحموني، **مرجع سبق ذكره**، ص6.

يتبين من الطرح السابق أن السلوك الممتثل مقترن بالمسؤولية الاجتماعية حيث تسعى المؤسسات تفادي الاصطدام بالقانون، لذا تتوجه للالتزام بالحد الأدنى من المسؤولية الاجتماعية التي يفرضها القانون، فلهذا نجد في الأدبيات الاقتصادية من يسميها بالمسؤولية القانونية، وعلى هذا الأساس فالمؤسسات الاقتصادية باتت تدرك أن مصلحة الذاتية الضيقة يمكن أن تكون مكلفة أكثر لدى زبائن أكثر وعيا بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، لذا أصبح التوجه للمسؤولية القانونية وعدم تعارض تبني بعض القوانين التي تعبر عن المسؤولية الاجتماعية أمر حتمي[1].

ثالثا– السلوك الواعي تجاه البيئة : يسمى أيضا بالسلوك الاستباقي، وتنتهجه المؤسسات بغية تحقيق أهداف بيئية تقع في مستوى أعلى من ذلك الذي تحدده المعايير القانونية، والدافع إلى ذلك من وجهة نظر هذه المؤسسات، هو أن القوانين المطبقة لا تعكس حقيقة القيم الاجتماعية السائدة، وتصبح المعطيات البيئية عنصرًا أساسيًا في إستراتيجية المؤسسة، ومن قواعد علم الإستراتيجية هو أن الوضع التنافسي للمؤسسة التي تتنبأ بالتغيير وتتخذ إجراءات استباقية للتعامل معه، أفضل من وضع تلك التي تتفاجأ بالتغيير وتبحث عن التأقلم معه، وهذا ما يتحقق فعلا للمؤسسات التي تتبنى سياسة بيئية استباقية من خلال حصولها على مزايا تنافسية متنوعة: اقتصادية، تكنولوجية، اكتساب الشرعية والحفاظ على سلطتها في اتخاذ القرار، المؤسسات المتبنية لهذا السلوك قليلة لكن عددها في تطور منتظم، هذا لكون أغلبية المؤسسات تنتمي لمجموعات قوية لديها الوسائل المالية لتأدية المهام وتبني مثل هذا السلوك[2].

يتطلب نمط السلوك الواعي للمؤسسات تجاوز افتراضات المراحل السابقة في الاستغلال غير العقلاني والمجاني للبيئة والرؤية الاقتصادية قصيرة الأمد التي تعتمد على تحليل التكلفة / العائد، وإنما وفق رؤية أوسع وأشمل طويلة الأمد تأخذ في الاعتبار التوازن بين المسؤولية الاقتصادية التي تحمي مصالح حملة الأسهم، والمسؤولية البيئية التي تراعي مصالح الأطراف الأخرى الحالية والمستقبلية وهذا ما يتطلب تبني سياسة بيئية[3].

المطلب الثاني : السياسة البيئية (الضغوطات الحكومية) كمحدد لسلوك حماية البيئة

تعتبر السياسة البيئة (الضغوطات الحكومية) من أهم محددات سلوك حماية البيئة للمؤسسات الاقتصادية، فهي وسيلة تسعى من خلالها السلطات الحكومية إلى تجسيد سلوك واعي لدى المؤسسات اتجاه البيئة إذ سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مفهوم السياسة البيئية أهم الجوانب المتعلقة بها (مفهوم، أهداف، محددات...)

[1] الطاهر خامرة، **مرجع سبق ذكره**، ص13.
[2] صبرينة رحموني، **مرج سبق ذكره**، ص6.
[3] الطاهر خامرة، **مرجع سبق ذكره**، ص14.

الفرع الأول : مفهوم السياسة البيئية

تشير الدراسات السابقة أن إدماج الاعتبارات البيئية في إستراتيجية المؤسسات الاقتصادية يتوقف على عدة عوامل، في حين نجد إجماع هذه الدراسات على أن السياسة البيئية أو كما يسميها بعض الباحثين الضغوطات الحكومية عامل مؤثر على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية، فالهدف الأساسي من السياسة البيئية هو المحافظة على التوازن البيئي أو الوصول بالبيئة لحالة من الاتزان والانسجام بين عناصرها وفقا لقانون التوازن البيئي، ويمكن تعريفها بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات العمومية من أجل حماية البيئة[1].

ترتبط السياسة البيئية بمفهوم السياسة العامة للدولة فهي بذلك عنصر من السياسة العامة، يتمثل في التوجيهات العامة المتعلقة بالبيئة لمنظمة ما (شركة، مؤسسة، جمعية أو هيئة) يتم إملائها بشكل رسمي من طرف أعلى مستوى في الإدارة[2].

تعرف السياسة البيئية على أنها مجموعة من الترتيبات والإجراءات التي تنتجها الحكومة بقصد إحداث أثار ونتائج اقتصادية وبيئية مرغوبة، أو الحيلولة دون حدوث نتائج وأثار من شأنها أن تعطل الدول في المضي قدما في تحقيق أهداف التنمية[3].

كما يمكن تعريفها بأنها تلك الحزمة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الإستراتيجية البيئية، مع تحديد مهتم المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسئولة عن نتائج هذه الإستراتيجية، وذلك تحت مظلة الأوامر التشريعية الملزمة لكل من هذه الجهات، فهي في النهاية توضح أسلوب تقويم النتائج وفقا للأهداف التي تم تحديدها مسبقا مع توضيح لآليات التصحيح والتنمية[4].

ومن خلال هذه التعريفات يمكن تحديد أهم العناصر التي يجب أن تتصف بها السياسة البيئية[5]:

- ✓ الواقعية في التعامل مع المشكلات البيئية والقواعد المنظمة لها؛
- ✓ تعكس الأهداف البيئية المختلفة وعلى كافة المستويات الرسمية والشعبية، المحلية والعالمية؛
- ✓ التوافق والتكامل والترابط بين هذه السياسات البيئية في كل من المجالات (صناعية، زراعية، إسكان، سياحية)؛

[1] الطاهر خامرة، إبراهيم بختي، **مرجع سبق ذكره**، ص337.

[2] سامية سرحان، **أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية –دراسة لآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص 17.

[3] فريدة بوسكار، **السياسة البيئية في الجزائر**، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص21.

[4] عبد الله الحرتسي حميد، **السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005، ص53.

[5] سامية سرحان، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

- ✓ معدلة للسلوك البشري سواء كان ذلك على المستوى الفردي أو الجماعي في القطاعات الاقتصادية والخدمية أو في النواحي الحياتية الاجتماعية المختلفة، بحيث تحقق القناعة والعقيدة بأهمية البيئة والحفاظ عليها بين الأفراد ومن ثم تقل الحاجة إلى إصدار المزيد من القوانين والتشريعات الرادعة؛
- ✓ اعتماد السياسة على أدوات مرنة واقعية وقابلة للتنفيذ تعتمد في الأساس على الردع الذاتي والالتزام والردع الطوعي وليس فقط أدوات الردع الرسمية؛
- ✓ وجود أطر تشريعية تدعم هذه السياسات وتعطي لها الاستمرارية والدعم ولآليات التنفيذ والمتابعة مع وضع قواعد لمواجهة عدم الالتزام؛
- ✓ وجود التنظيمات الفعالة الكفيلة بالتنفيذ الحقيقي لهذه السياسات مع تنمية الموارد البشرية الكفيلة بتنفيذ هذه السياسات البيئية.

الفرع الثاني : أهداف السياسة البيئية ومحدداتها

تعتبر أهداف السياسة البيئة الغاية المرجوة من وضع هذه السياسات، ومن أجل وضعها هناك عدة محددات تتحكم فيها، وبالتالي سنتناول أهم الأهداف التي تسعى السياسة البيئية لتحقيقها وأهم محدداتها :

أولا– الأهداف : يمكن تقسيم أهداف السياسية البيئية إلى قسيمين : أهداف رئيسية وهي الأهداف التي تكون أدوات السياسة البيئية وضعت بغاية تحقيقها، وأهداف ثانوية سنحاول إيجازها فيما يلي[1] :

1–الأهداف الأساسية : إن السياسة البيئية المثلي هي تلك التي توازن بين الفوائد التي يسعي إليها المجتمع من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي مع الأضرار الناجمة عن التلوث، وفي هذا الإطار تعمل السياسة البيئية المتكاملة على تحقيق ما يلي :

- ✓ تحجم الممارسات والأنشطة التي أدت وتؤدي إلى تدهور موارد البيئة أو تنظم تلك الأنشطة بما يكفل معالجة مصادر التلوث وتحقيق أثاره البيئية قدر الإمكان؛
- ✓ استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة، وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والحيوية بما يكفل قدراتها الاستيعابية والإنتاجية؛
- ✓ مراعاة الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة، وتقييم الآثار البيئية في مختلف المشاريع لاسيما الاقتصادية منها.

[1] فريدة بوسكار، **مرجع سبق ذكره**، ص 23

2-الأهداف الثانوية : ويمكن إجمالها فيما يلي :

- ✓ الإدارة السليمة والرشيدة للمخلفات والنفايات من مواد كيميائية خطيرة وسامة؛ نظافة الهواء؛ تجنب الضجيج؛ مكافحة التصحر...

ثانيا- محددات السياسة البيئية : إن السياسات البيئية تختلف من دولة إلى أخرى ولعل أهم المحددات التي تشرح وتفسر تباين السياسات البيئية بين الدول ما يلي[1]:

- ✓ طبيعة ومستوي التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة، إذ يعكس ذلك تفاوتا وتباينا في مدي إلحاح الحاجات والأولويات ومدى التفصيلات الاجتماعية، ومن ثم فما قد يصلح للدول المتقدمة قد لا يصلح للدول النامية؛
- ✓ درجة التشدد والتساهل في التطبيق؛
- ✓ مدى وطبيعة الأهداف التي ربما تسعى الدولة إلى تحقيقها من وراء تبني سياسة بيئية ما؛ ومن أهم الأمثلة على ذلك نوع التلوث المطلوب خفضه ونسبة الخفض، كما قد تبرز أهمية مسألة ما إذا كانت هذه السياسات تركز على البيئة فقط أم قد ترمي إلى تحقيق أغراض أخرى مثل: التأثير على التجارة الدولية أو الحصول على عائد مالي بالإضافة إلى خفض التلوث؛
- ✓ مدى القدرة التمثيلية الطبيعية للبيئة، تعني مدى قدرة البيئة على تحويل المخلفات والنفايات والإصدارات المختلفة وجعلها غير ضارة، وكذلك على تجديد الموارد الطبيعة وتعتمد هذه المقدرة على حجم الملوثات وطبيعتها؛
- ✓ حجم ما لحق بالبيئة من دمار وأضرار، إذ كلما ازدادت درجة الأضرار البيئية كلما كانت الدولة في حاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة ومتشددة مع المشكلة بشكل مباشر، كما أن هناك أخطار وأوضاع بيئية قد يكون استعمال الأدوات الاقتصادية معها أكثر نفعا أو أقل ضرر من الأدوات التنظيمية أو التدخل الحكومي المباشر؛
- ✓ المقدرة التنظيمية، أي قدرة الدولة على المراقبة، الرصد، الإشراف وضمان تنفيذ السياسات والأدوات البيئية التي تقر اتخاذها؛
- ✓ مدى ما يخضع له الأشخاص الاقتصاديين العامة والخاصة من أعباء وتكاليف مثل : الرسوم والضرائب والتدابير المتعلقة بحفظ الصحة والسلامة في الأحوال العادية؛
- ✓ طبيعة النظام الاقتصادي ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فكلما كانت الدولة متدخلة كلما ازداد لجوؤها إلى الأساليب التنظيمية أكثر من غيرها، ويزداد اعتمادها على قوى السوق والأساليب الاقتصادية كلما خفت حدة التدخل؛

[1] نفس المرجع والصفحة السابقة.

- ✓ الأبعاد والآثار الاقتصادية الكلية والجزئية، وكذلك المحلية والدولية لكل سياسة يتم تبينها؛
- ✓ فعالية السياسة البيئة، ويعتمد على قياس العائد؛
- ✓ النفقة، حيث يتم اختيار الأداة التي تخفض التلوث بأقل نفقة ممكنة، ويمكن في هذه الحالة التوسع فيه وإدخال النفقات والتكاليف الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة وكذلك المكاسب الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة؛
- ✓ تزايد أهمية الضغوط العالمية التي تمارسها الدول والمنظمات العالمية من أجل وضع سياسات لحماية البيئة، على الرغم من أن أغلبها تتصف بصفة التهديد، إذ تتخذ الدول سياسات وتطبق تدابير لحماية البيئة غالبا في شكل عقوبات تجارية.

الفرع الثالث : أدوات السياسة البيئية وفعاليتها

تعمل الكثير من الحكومات على إصدار تشريعات وقوانين ملزمة للمؤسسات والأفراد تتعلق بمراعاة المعايير البيئية عند قيامهم بالعمليات الإنتاجية المختلفة، وفضلا عن تلك القوانين الملزمة تقوم الجهات الحكومية في إطار تلك التشريعات بفرض العقوبات على أي مخالفة تتعلق بذلك، وبالتالي تدفع هذه الضغوط بالمؤسسات إلى تعديل سلوكها الإداري والإنتاجي ليكون أكثر مسؤولية عن البيئة[1].

أولا– أدوات السياسة البيئية : تلجأ السلطات العمومية في أغلب الأحيان إلى وضع مجموعة من التدابير الردعية والمحفزة، من أجل دفع المؤسسات إلى إدماج الاهتمامات البيئية في إدارتها، وعند وضعها للسياسة البيئية تقوم السلطات العمومية بدورها، بالاختيار بين نوعين من الأدوات وهما التدابير التنظيمية (Lesmesures réglementaires) والتدابير التحفيزية (le mesures incitatives)، والتي هي بالأساس أدوات اقتصادية. ظهر حديثا الجيل الثالث من أدوات السياسة البيئية والمتمثل في المقاربات الطوعية (approches volontaires) تستعمل الحكومات هذه الأدوات استجابة للضغوطات المتزايدة للرأي العام والذي أصبحت حماية البيئة من أولى اهتماماته وحسب الكثير من الباحثين، تشكل أدوات السياسة البيئية للحكومة المصدر الأهم للضغوطات الخارجية الممارسة على المؤسسات من أجل حماية البيئة[2].

1– الأدوات التنظيمية : تتشكل هذه الأدوات أساسا من مجموعة من المعايير Normes يجب على المؤسسة التقييد بها وإلا ستقع تحت طائلة العقاب والذي يتمثل في الغالب في تسديد غرامات، وتوجد أربع أنواع أساسية من هذا المعايير[3]:

[1] الطاهر خامرة، **مرجع سبق ذكره**، ص39.
[2] محمد عادل عياض، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.
[3] **نفس المرجع والصفحة السابقة.**

- ✓ **معايير جودة البيئة Normes de qualité d'environnement** : يحدد مستوى جودة الأوساط المستقبلية للتلوث مسبقا، كالحد الأقصى لنسبة ثاني أكسيد الكربون CO_2 في الجو، إذن فهذه المعايير تضع الأهداف النوعية العامة الواجب تحقيقها بناءًا على قدرات الوسط الطبيعي.
- ✓ **معايير الانبعاثات Normes d'émissions** : تحدد هذه المعايير الكمية القصوى المسموح بها لانبعاث ملوث معين في مكان ما، مثل حدود إصدار ثاني أكسيد الكربون في مؤسسة ما.
- ✓ **معايير المنتج Normes de produit :** هذه المعايير تحدد وتوضح الخصائص التي يجب أن تتوفر في المنتج كنسبة مادة الرصاص في البنزين أو قابلية الغلاف لإعادة التدوير.
- ✓ **معايير الطرائق Normes des procédés** : تحدد الطرق والأساليب التكنولوجية الواجب استعمالها في العملية الإنتاجية مثل أساليب الإنتاج النظيف، أو التي يجب أن تتوفر في التجهيزات التي تستعمل من أجل مكافحة التلوث .

2- الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية : هناك العديد من الأدوات الاقتصادية المستخدمة بهدف حماية البيئة كالسياسة النقدية والتجارية، من خلال تخفيض التعريفة الجمركية على المواد المستوردة من الخارج والتي يترتب عند استخدامها في العملية الإنتاجية معدل أقل من التلوث، وقد تلجأ الدولة كذلك بهدف الحفاظ على البيئة بإنتاج بعض السلع والخدمات التي يترتب عليها زيادة كمية النفايات وارتفاع درجة خطورتها، ولهذا سنعتمد على تحليل الأدوات الاقتصادية التي يتم تطبيقها مباشرة على المؤسسات الاقتصادية والمتمثلة فيما يلي[1]:

- ✓ **الضرائب البيئية** : تعتبر الضريبة أحد الوسائل التقليدية في علاج مشكلة الآثار الخارجية، حيث اقترح بيقو Pigo في العشرينيات من القرن الماضي إمكانية فرض ضرائب على المؤسسات التي تسبب آثار خارجية سلبية مساوية لقيمة الأضرار التي ألحقتها بالبيئة.
- ✓ **الإجراءات التحفيزية والإعانات البيئية** : يقصد بالحوافز الضريبية البيئية كل سياسة ضريبية تعمل على تحقيق أهداف بيئية لصالح المجتمع، من خلال توجه الاستثمارات نحو المجالات التي تساهم في تخفيض درجة التلوث، مما يؤدي بشكل أو بآخر إلى تعديل سلوك المؤسسات ايجابيا اتجاه البيئة.

تؤدي الحوافز الضريبية دورا فعالا في مجال الحد من التلوث البيئي كونها أداة تشجيعية وتوجيهية للأنشطة الاقتصادية والصناعية بشكل خاص، حيث تهدف الإجراءات التحفيزية إلى إنتاج معدات مكافحة التلوث أو تقديم خبرات فنية وتقنية لذلك، أو القيام بأنشطة النظافة ومعالجة التلوث، وتتمثل هده الإجراءات أساسا في الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، والرسوم الجمركية والترخيص بنظام

[1] الطاهر خامرة، ابراهيم بختي، **مرجع سبق ذكره**، ص337

الإهتلاك المتسارع، والذي يقصد به السماح للمؤسسات بإهتلاك أصولها الرأسمالية في مدة اقل من العمر المقدر لها ضريبيا.

3- المقاربات الطوعية : المقاربات الطوعية هي الجيل الثالث من أدوات السياسة البيئية، وهي عبارة عن مبادرات من طرف المؤسسات في مجال حماية البيئة، فهي تسمح للمؤسسة بإظهار أدائها البيئي الفعال، كما تشجع التنظيم الذاتي للقطاعات الاقتصادية، هذا النوع من الأدوات يثمن التفاوض والتفاهم بين القطاعات الاقتصادية من جهة والسلطات العمومية (وفي بعض الحالات المنظمات غير الحكومية) من جهة أخرى، يمكن التمييز بين أربعة أنواع أساسية للمقاربات الطوعية [1]:

- ✓ **الأنظمة الطوعية العمومية Les systémes volontaires publics** : هي عبارة عن دفاتر شروط تعدها السلطات العمومية، والتي يمكن للمؤسسات أن تنخرط فيها بشكل طوعي وفردي مقابل الاستفادة من التوصيف البيئي أو الوسم (العلامة) البيئية لمنتجاتها، دفاتر الشروط هذه يمكن أن تتعلق بالأداء البيئي، التكنولوجيا أو طرائق الإنتاج المنتهجة، كما تمكن الوكالات الوطنية للمعايرة المؤسسات التي تستجيب لمتطلباتها من الاستفادة من "الاعتراف".
- ✓ **الاتفاقيات البيئية المتفاوض عليها بين السلطات العمومية والصناعة Les accorrds environnementaux négociés** : وهي عقود تبرم بين السلطات العمومية وقطاع صناعي معين، تتضمن الأهداف البيئية الواجب تحقيقها والجدول الزمني لذلك، يتعهد القطاع الصناعي ببلوغ الأهداف في الأجيال المحددة، بالمقابل تتعهد السلطات العمومية بعدم إصدار تشريعات جديدة (معيار بيئي إجباري، رسوم) وتقوم بمراقبة مدى احترام القطاع لبنود الاتفاق.
- ✓ **الاتفاقيات الخاصة بين الشركات الملوثة وضحايا التلوثLes accords privés** : وهي عقود تبرم بين المؤسسة (أو مجموعة مؤسسات) وتلك الأطراف المتضررة من انبعاثاتها الملوثة (العمال، السكان، مؤسسات مجاورة) أو من يمثلها (جمعيات محلية، جمعيات حماية البيئة، نقابات، تنظيمات مهنية)، ينص العقد على بعث برنامج لإدارة البيئة ووضع آليات لإزالة التلوث.
- ✓ **الالتزامات أحادية الجانب Les engagement unilatéraux** : تتمثل في إعداد المؤسسة لبرنامجها البيئي الخاص بها وتعلم به المساهمين، الزبائن، المستخدمين والرأي العام، تعتبر هذه الالتزامات أحادية الجانب أحد أشكال التنظيم الذاتي للمؤسسة، بحيث تحدد لنفسها معايير وأخلاقيات في التعامل مع مختلف الأطراف تفوق تلك التي تحددها التشريعات، وهي أرقى مراحل النضج الذي يمكن أن تصل إليه المؤسسة.

[1] محمد عادل عياض، **مرجع سبق ذكره**، ص14.

تتميز المقاربات الطوعية بعدة خصائص أهمها [1] :

- تسهيل عملية مشاركة المؤسسات والهيئات الممثلة للقطاعات الاقتصادية في إعداد السياسة البيئية للدولة؛
- تزيد من حافزية المسئولين في المؤسسات لتحقيق أهداف بيئية محددة؛
- تسمح للمؤسسة بالتحقيق السريع لأهدافها بيئية محددة، فعلى سبيل المثال هناك عدد متزايد من المستهلكين يقبلون على اقتناء سلع الشركات التي تبرهن على جهد طوعي في مجال البيئة، وعليه فالمؤسسات الصديقة للبيئة يتم مكافئتها من خلال "طلب أخضر " وهو في نمو مستمر وسريع.

ثانيا – تقييم واختبار أدوات السياسة البيئية : هناك أربع معايير رئيسية يمكن تقييم أدوات السياسة البيئية على أساسها وهذه المعايير هي [2] :

- ✓ **الفعالية البيئية** : أي إلى أي مدى تحقق السياسة البيئية هدفها البيئي أو تحقق نتائج ايجابية على صعيد البيئة، تهدف أدوات السياسة البيئية بشكل رئيسي إلى تقليص الآثار السلبية للأنشطة البشرية على البيئة، يمكن اعتبار أن للسياسات التي تحقق أهدافا نوعية معينة على صعيد البيئة بشكل أفضل من غيرها من السياسات فعالية بيئية أكبر، حيث تعتمد الفعالية البيئية لسياسات على التصميم والتطبيق والمشاركة والصرامة.
- ✓ **الفعالية في التكلفة** : أي إلى أي مدى تحقق السياسة أهدافها بتكلفة أدنى للمجتمع، هناك عدة مكونات للتكلفة، مما في ذلك التكاليف المباشرة المرتبطة بإدارة السياسة وتطبيقها والتكاليف الاجتماعية غير المباشرة والتي يصعب قياسها، يمكن تعزيز نسبة التكلفة إلى الفعالية من خلال الحد من إنشاء مؤسسات جديدة والاحتفاظ بإجراءات تطبيق بسيطة قدر الإمكان.
- ✓ **الاعتبارات المتعلقة بالتوزيع** : أي إلى أي مدى تعتبر السياسة على أنها عادلة ومنصفة. وهل تتضمن عواقب على التوزيع، حيث نادرا ما توزع السياسات المنافع والتكاليف البيئية بشكل متساوي بين الجهات المعنية، حتى عندما تحقق السياسة الهدف البيئي بأدنى تكلفة قد تواجه معارضة سياسية إذا ما أثرت أو نفعت بشكل غير متساوي بعض المجموعات ضمن المجتمع دون غيرها.
- ✓ **الجدوى المؤسسية** : أي إلى أي مدى يمكن اعتبار الأداة شرعية، وموافق عليها ويتم اعتمادها وتطبيقها فقد لا تنجح السياسات غير المقبولة من قبل مجموعة واسعة من الجهات المعنية والمدعومة من قبل المؤسسات، لاسيما النظام القانوني، ومن الاعتبارات المهمة الأخرى نجد الرأسمال البشري، الثقافة والتقاليد السائدة، وبالتالي يكون أسلوب صنع القرارات الخاصة بكل بلد نتيجة لإرثه السياسي.

[1] **نفس المرجع والصفحة السابقة**

[2] سامية سرحان، **مرجع سبق ذكره** ، ص 29

الفرع الرابع : علاقة أدوات السياسة البيئية بالجانب المالي للمؤسسة الاقتصادية

إن الهدف الأساسي لأدوات السياسة البيئية التي تضعها السلطات الحكومية هو تجسيد ثقافة حماية البيئة لدى المؤسسات الاقتصادية، وتتجلى علاقة هذه الأدوات بالجانب المالي، حيث يعتبر تخفيض تكلفة الطاقة أو الاستغناء عن بعض المواد الكيماوية غير الضرورية يؤدي إلى الزيادة الفعلية في الأرباح، والتي يمكن استغلالها في عمليات التوسعة أو في التوزيع على حملة الأسهم أو لتحفيز العاملين، كما يمكن أن تساعد المؤسسة في الدخول إلى بعض الأسواق المحددة. ومن هنا يتضح أن المؤسسات التي تتبنى إستراتيجية واضحة حول أدائها البيئي وتطبق أدوات السياسة البيئية هي التي ستتحصل على ميزات تنافسية في الأسواق العالمية، وكذلك ستساعد في كسب مزيد من الثقة والمصداقية والشفافية لدى الرأي العام، مما يعود بالإيجاب على سمعة المؤسسة وكذلك جذب المستثمرين وبالتالي تعزيز مكانة المؤسسة وتحسين أدائها المالي[1].

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية لأدوات السياسة البيئية وسلوك حماية البيئة

رغم قلة الدراسات التي تتناول الموضوع بنفس العنوان، إلا أننا حاولنا في هذا المبحث أن نتطرق إلى معظم الدراسات التي تناولت بعض الجوانب من الموضوع، وذلك من أجل معرفة ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة.

المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية

سيتم التطرق إلى بعض الدراسات باللغة العربية التي تناولت جوانب الموضوع، من خلال إبراز أهم الأهداف التي وضعتها واهم النتائج التي توصلت إليها:

- ✓ **الدراسة الأولى (2005) : عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر**

إذ يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين البيئة، النمو والتنمية الاقتصادية، إضافة إلى تحديد أثر السياسات البيئية المحافظة على البيئة في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تراعي متطلبات البيئة وضرورة المحافظة على التوازن البيئي داخل اقتصاديات دول العالم بصورة عامة واقتصاديات الجزائر بصورة خاصة.

وقد خلص في الأخير إلى أن البعد البيئي يعتبر أحد أهم أبعاد التنمية المستدامة، حيث يجب السعي لإيجاد نوع من التوازن بينه وبين متطلبات التنمية ضمن الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية، أن السياسة البيئية غير كافية وحدها لبلوغ التنمية المستدامة، كما بينت الدراسة أن الجزائر وفي إطار

[1] نور الدين جوادي، هالة جديدي، عقبة عبد اللاوي، **السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد (مجهول)، تاريخ الصدور(مجهول)، ص452.

تجربتها التنموية اعتمدت على الأدوات التنظيمية خلال فترة طويلة من الزمن، لكن واقع التنمية المستدامة والذي يظهر من خلال تدهور حالة البيئة أصبح يفرض أكثر من ذي قبل اللجوء إلى أدوات أخرى (الأدوات الاقتصادية وأدوات تعتمد على المعلومة البيئية) يبدو أنه لا غنى عنه.

- ✓ **الدراسة الثانية (2008) : عائشة سلمى كيحلي، دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر**

تهدف الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تبني المؤسسات الجزائرية لنماذج التسيير التي تحقق التنمية المستدامة، إلى جانب البحث في موضوع السلوك البيئي للمؤسسات والبحث عن منهج يساعد القادة والمدراء متخذي القرارات التسيرية في فهم طبيعة العلاقة بين أطراف المجتمع والمؤسسة من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

وخلصت الدراسة إلى أن حماية البيئة تتطلب ضرورة معرفة المشكلات البيئية ومحاولة إيجاد حلول لها، كما أن هناك قلة الوعي بأهمية البيئة ساعد على تجلي مظاهر التدهور البيئي وتفاقم مشكل التلوث الذي يسبب مخاطر حادة على صحة الإنسان، ومعظم المؤسسات النفطية في قيامها لحماية البيئة كانت تسعى إلى الاستجابة للقوانين من ناحية شكلية دون أن تقوم بالأعمال المدرة لذلك، تبقى القوانين والتشريعات البيئية تمثل ضغط على المؤسسات الكبيرة خاصة عند الإنشاء لكثر المتطلبات التي يلزم تحقيقها.

- ✓ **الدراسة الثالثة (2009-2010) : محمد عادل عياض، دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة**

تناول الباحث دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة لكون الموضوع يشكل رهانا استراتيجيا للمؤسسات، حاول من خلال دراسته ضبط العوامل المحددة لسلوك المؤسسة تجاه البيئة وأهم أشكال هذا السلوك.

وقد خلص في الأخير إلى تحديد مجموعة من العوامل التي تتحكم في درجة الالتزام البيئي للمؤسسة، منها التشريعات البيئية والأدوات الاقتصادية التي أصبحت أكثر تحفيزا، كما خلص أيضا إلى أن للرأي العام دور في تجسيد سلوك حماية البيئة من خلال الضغوطات التي تمارسها الأطراف ذات المصلحة على المؤسسة، وكذلك وجد أن المؤسسات لاتهتم بالبيئة بسبب الإجبار فقط بل أيضا دافع أخر مهم جدا يتمثل في أخلاقيات المديرين الواعون بخطورة التدهور الحاصل في البيئة.

- ✓ **الدراسة الرابعة (2012-2013) : فريدة بوسكار، السياسة البيئية في الجزائر**

تستمد هذه الدراسة أهميتها من تزايد الاهتمام بالبيئة عالميا، وعلى مستوى السياسة العامة في الجزائر، تكثيف الجهود من أجل ضمان وتحقيق الاستدامة البيئية لكونها أحد جوانب التنمية المستدامة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها، أن القوانين والتشريعات التي أصدرتها الجزائر فيما يتعلق بالبيئة وطرق حمايتها من الاستقلال إلى يومنا هذا لا تزال تعاني المشكلات البيئية وانعكاساتها على كل الميادين، وللحد من أثار المشاكل البيئية تبنت الجزائر أدوات تنظيمية تمثلت في الإجراءات الوقائية والردعية من أجل حماية البيئة وتحقيق الاستغلال الرشيد للموارد والمحافظة عليها للأجيال القادمة، حيث تمنع هذه الأدوات إلحاق الضرر بالبيئة وليس معاقبة الملوثين، وأدوات اقتصادية وذلك من خلال تطبيق مبدأ الملوث يدفع، أي من ألحق الضرر بالبيئة يعاقب، وكذلك فرض الرسوم البيئية التي تمنع النشاطات الملوثة وتساهم في تطبيق إستراتيجية قوية لحماية البيئة.

- ✓ **الدراسة الخامسة (2016) : صبرينة رحموني، أثر الأطراف ذات المصلحة على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الاقتصادية**

حاولت الباحثة من خلاله هده الدراسة إظهار تأثير كل أطراف أصحاب المصلحة على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية بالجزائر، ومعرفة الأثر الذي يخلفه تبني هؤلاء الأطراف سلوك بيئي على الأداء المالي للمؤسسة.

وخلصت في الأخير إلى أن للمساهمين تأثير على سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة، تؤثر النقابات العمالية على سلوك حماية البيئة بشكل غير كافي بالنسبة لعينة الدراسة؛ تأثير الزبائن وباقي الأطراف كلها كان غير كافي ولا يختلف تأثير هؤلاء المتعاملين مع المؤسسات حل الدراسة في تقديم عمر المؤسسة سواء أنشأت قبل سنة 2003 أو بعدها.

- ✓ **الدراسة السادسة (2016) : السعيد زنات، دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي لمؤسسة الاقتصادية في الجزائر**

هدف الباحث من خلال هده الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه الضرائب والرسوم في إشراك المؤسسة الاقتصادية لتحقيق البعد البيئي، معرفة ردود فعل المؤسسة الاقتصادية اتجاه البيئة من خلال الضرائب والرسوم البيئية، بالإضافة إلى تقييم السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية من خلال التزامها بتسديد مستحقاتها من الضرائب والرسوم البيئية.

خلصت الدراسة إلى أن تسديد المؤسسة الاقتصادية لمستحقاتها من الضرائب والرسوم البيئية ناتج عن الوعي البيئي، نشاط المؤسسة الاقتصادية في الجزائر به آثار سلبية على البيئة حيث فئة كبيرة من هذه المؤسسات لا تولي اهتمام كبير لدمج البعد البيئي في نشاطها، الضرائب والرسوم البيئية هي أدواة تتدخل بواسطتها الدولة للتوجيه في السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية إلا أنها تبقى ضعيفة جدا، والسبب راجع إلى معدلاتها المنخفضة ووعائها الضيق وطرق تحصيلها غير الفعالة.

المطلب الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى أهم الدراسات باللغة الأجنبية التي تناول الموضوع أو أحد جوانبه :

- ✓ **دراسة Emmanuelle Reynaud (1997) بعنوان : Les déterminants de Entreprises comportement de protection de l'environnement des**

الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو معرفة محددات سلوك حماية البيئة ووضع تصنيفات لها، قد خلصت في الأخير إلى أن المحددات تنقسم إلى ثلاث أصناف وهي الأطراف ذات المصلحة والتي قسمتها بدورها إلى خارجية وداخلية والصنف الثالث هو أخلاق المسيرين والذي اعتبرتهم من أهم المحددات التي تشكل ضغطا على المؤسسات من اجل تبني سلوك مسئول اتجاه البيئة.

- ✓ **دراسة Hamdon mohamad (2008) بعنوان : Le comportement écologique des entreprises chimiques tunisiennes un passage oblgé ou un choix délibéré ?**

هدفت الدراسة إلى معرفة السلوك الايكولوجي للمؤسسات الصناعية الكيميائية وأهم المحددات التي تتحكم بدرجة حماية البيئة لهذه المؤسسات من خلال إجراء دراسة نظرية وميدانية لعينة من المؤسسات الصناعية في تونس.

وقد خلص في الأخير إلى أن للضغوطات الحكومية (السياسة البيئية) دور في ردع وتحفيز المؤسسات من خلال أدواتها الاقتصادية والتنظيمية، وهي التي تجعل المؤسسات الملوثة تسعى إلى تبني سلوك مسئول اتجاه البيئة وكذلك للأطراف ذات المصلحة دور في ممارسة ضغوطات على المؤسسات بشأن المحافظة على البيئة.

المطلب الثالث : مميزات الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة.

تم التطرق إلى مجموعة دراسات سابقة باللغة العربية وأخرى باللغة الأجنبية حيث تناولت جميع متغيرات الدراسة، وفي بعضها تم إضافة متغيرات أخرى بالإضافة إلى متغيرات الدراسة، ركزت معظم الدراسات على

الاهتمام بسلوك المؤسسات تجاه حماية البيئة ومعرفة نمط هذا السلوك ،أما دراستنا الحالية إضافة إلى ذلك فقد حاولنا من خلالها معرفة تأثير أدوات السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة ومعرفة أي أداة هي أكثر تأثيرا على السلوك البيئي للمؤسسة، فمعظم الدراسات اهتمت بالسلوك البيئي والأخرى بأدوات السياسة البيئية في حين أن دراستنا تطرقت لكليهما، وأيضا إلى معرفة علاقة أدوات السياسة البيئية بالأداء المالي، كما أن الدراسة الحالية تناولت مجموعة من المؤسسات وهذا بخلاف معظم الدراسات التي تم التطرق فيها الى مؤسسة واحدة.

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بالحيثيات النظرية للموضوع عموما وتطرقنا للمفاهيم المتعلقة بأدوات السياسة البيئية حيث تناولنا أهم جوانبه والمتمثلة في محددات السياسة البيئية، أهدافها، أدواتها و فعاليتها، بالإضافة إلى التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالسلوك البيئي وأبرز محدداته التي تجعل المؤسسة تتبنى سلوك مسئول اتجاه البيئة ودمجها ضمن أولوياتها وإستراتجيتها، كما تطرقنا إلى أهم التصنيفات التي يأخذها السلوك البيئي.

وتم التطرق أيضا في دراستنا إلى العلاقة الموجودة بين أدوات السياسة البيئة والجانب المالي للمؤسسة، من خلال تطبيقها والتزامها بمعايير وأدوات السياسة البيئية، ويمكن تلخيص أهم النقاط التي تم التوصل إليها من خلال هذا الفصل، في كون أدوات السياسة البيئية هي ضغوطات تمارسها السلطات الحكومية من أجل حماية البيئة، بالإضافة إلى تبني سلوك مسئول اتجاه البيئة من ظرف المؤسسات الاقتصادية، الالتزام بأدوات السياسة البيئية تساعد المؤسسة على تحسين صورتها وتعزيز جانبها المالي.

أما المبحث الثاني فخصص للدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، حيث تم من خلاله استعراض لأهم جوانب هذه الدراسات والمتمثلة في الهدف من الدراسة، وكذا ذكر أهم النتائج المتوصل إليها، و أخيرا إبراز مكانة دراستنا من هذه الدراسات.

الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية ورقلـــــــة

تمهيد :

بعد ما تناولنا في الفصل السابق الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة، سنحاول من خلال هذا الفصل أن نسقط الجانب النظري على ارض الواقع من اجل الإلمام بجوانب الموضوع، وذلك لتوضيح وجهة نظر المؤسسات الاقتصادية حول مدى تأثير أدوات السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة في مؤسساتهم، ومحاولة معرفة السلوك الأكثر تجسيدا في المؤسسات محل الدراسة، وذلك من خلال القيام بعملية توزيع استمارة استبيان وذلك لتناسبها مع طبيعة الموضوع ومع أهداف الدراسة، تتضمن أسئلة من خلال الإجابة عنها يمكننا التعرف على السلوك المتبع في هذه المؤسسات محل الدراسة، وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

- المبحث الأول : الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة الميدانية.
- المبحث الثاني : النتائج والمناقشة

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة الميدانية.

سيتم من خلال هذا المبحث التعرض إلى كيفية انجاز الدراسة الميدانية من خلال توضيح منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة في عملية البحث، وطريقة اختيار مجتمع الدراسة والعينة وكذلك البرامج التي استعملت بهدف معالجة المعطيات واختبار الفرضيات.

المطلب الأول : الطريقة المتبعة

بغية الوصول إلى أهداف الدراسة تم التطرق في هذا المطلب الى الطريقة المتبعة وذلك من خلال إبراز عينة ومجتمع الدراسة التي اعتمدناها وكذلك المنهج المتبع، مع توضيح متغيرات الدراسة، الأساليب والأدوات التي استخدمناها لدراسة الموضوع.

الفرع الأول : منهج الدراسة.

بدءا من طبيعة الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك بغية وصف متغيرات الدراسة وتبيين خصائصها، ومعرفة علاقتها بالمتغيرات الأخرى ودرجة تأثرها بها وتأثيرها عليها، بالإضافة إلى تحليل البيانات والمعطيات المتحصل عليها بغية الوصول إلى الاستنتاجات والتفسيرات.

الفرع الثاني : مجتمع وعينة الدراسة

- ✓ **مجتمع الدراسة** : يتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات الاقتصادية الناشطة على مستوى ولاية ورقلة (حاسي مسعود، تقرت، ورقلة)
- ✓ **عينة الدراسة** : تم اختيار عينة الدراسة على أساس المؤسسات الاقتصادية التي يتناسب موضوع دراستنا مع طبيعة نشاطها.

الجدول رقم (1.2) : يبين الإحصائيات المتعلقة بالاستبيان

البيان	الاستبيان	
	العدد	النسبة المئوية (%)
عدد الاستمارات الموزعة.	45	100
عدد الاستمارات المسترجعة.	43	95,56
عدد الاستمارات الملغاة.	2	4,44
عدد الاستمارات الصالحة للتحليل	41	91,11

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على برنامج Excel

يتضح من خلال الجدول السابق أن عدد الاستمارات الموزعة على المؤسسات الاقتصادية بلغت 45 استمارة، من بينها 43 تم استرجاعها و2 ملغاة، وبالتالي تبقى 41 صالحة للدراسة والتحليل وهي عينة الدراسة، والتي تمثل نسبة 91,11 في المائة من الاستمارات الموزعة.

الفرع الثالث : متغيرات الدراسة

بهدف دراسة موضوعنا والذي هو بعنوان تأثير أدوات السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية، قمنا بدراسة المتغير المستقل والمتمثل في أدوات السياسة البيئية (اقتصادية، تنظيمية، مقاربات طوعية) ومدى تأثيره على المتغير التابع والمتمثل في سلوك حماية البيئة (سلوك دفاعي، ممتثل، واعي) في المؤسسات الاقتصادية.

الفرع الرابع : أدوات الدراسة

وفي ما يخص أداة الدراسة، فقد تم الاعتماد على أداة الاستبيان نظرا لتناسبها مع طبيعة متغيرات الدراسة والتي تضمنت مجموعة من المحاور تناولت جوانب متغيرات الدراسة، وتم اختيار هذه الأداة نظرا لتلائمها لموضوع البحث، وقد تم تحليل المعلومات المتحصل عليها باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS .

المطلب الثاني: أساليب التحليل الإحصائية المستخدمة

من أجل تحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات التي تم جمعها، تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية، وهذا بالاستعانة بحزمة من البرامج التطبيقية في مجال العلوم الاجتماعية والمعروفة باسم :

SPSS Win Version 20 (Statistical package for social science) كما تم الاستعانة ببرنامج Excel 2007.

الفرع الأول : أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة

من أجل معالجة بيانات الدراسة، الإجابة على أسئلة الدراسة واختبار صحة الفرضيات وبغرض الحصول على نتائج الدراسة قمنا بإجراء مجموعة من الأساليب الإحصائية متمثلة فيما يلي :

- ✓ **التكرارات والنسب المؤوية** : وذلك من أجل التفريق بين فئات العينة، ومعرفة توجهات إجابات أفراد عينة الدراسة؛
- ✓ **المتوسط الحسابي** :لمعرفة اتجاه أفراد عينة الدراسة نحو كل فقرة أو بعد، مع العلم أنه يساعد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط مرجح؛

- ✓ **الانحراف المعياري** : وذلك من اجل معرفة مدى انحراف إجابات أفراد العينة عن المتوسطات الحسابية، كما يوضح أيضا مدى تركز وتشتت الإجابات حيث أنه كلما اقتربت قيمته من الصفر، فهذا يعني تركز الإجابات وعدم تشتتها.
- ✓ **معامل ألفا كرونباخ** : وهو يقيس مدى ثبات وصدق فقرات الاستبيان، حيث تنحصر قيمته بين الصفر والواحد، فكلما اقترب من الواحد يعني ثباتا أكبر للأداة.
- ✓ **مصفوفة ارتباط بيرسون pearson** : لاختبار العلاقة الموجودة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع؛
- ✓ **اختبار ANOVA الأحادي** : لمقارنة سلوك حماية البيئة في مختلف المؤسسات الاقتصادية المدروسة على حسب طبيعة نشاط المؤسسة وعدد العمال.
- ✓ **اختبار t** : لدلالة الفروق بين العينات المستقلة في تأثير أدوات السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات المدروسة حسب عمرها وملكيتها.

الفرع الثاني : الطريقة المستخدمة في القياس

لقد تم استخدام أداة الاستبيان في هذه الدراسة بهدف جمع البيانات حيث وزعت على عينة الدراسة، وجاءت الفقرات لكل الأبعاد (المتغير المستقل والتابع) مغلقة ومصممة وفقا لمقياس ليكارت الثلاثي لتناسبه لمثل هذه الدراسات، وقد كانت الخيارات المتاحة أمام كل عبارة كما يلي : (غير موافق، محايد، موافق)، ومن أجل تحديد الاتجاه أعطينا لاحتمالات الإجابات الثلاثة السابقة أوزان محددة كما هو موضح في الجدول الآتي :

الجدول رقم (2.2) : يوضح الأوزان المعطاة لخيارات الإجابة في قائمة الاستقصاء حسب مقياس ليكارت الثلاثي

الرأي	الأوزان
غير موافق	1
محايد	2
موافق	3

المصدر : من إعداد الطالبة

سيتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي المرجح لتحديد الاتجاه العام للإجابات،حيث يحدد بناءا على مجال وقوع قيمة المتوسط المرجح كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (3.2) : يوضح متوسطات مقياس ليكارت الثلاثي

المتوسط المرجح	1,66-1	2,33-1,67	3-2,34
الاتجاه العام	غير موافق	محايد	موافق

المصدر : من إعداد الطالبة.

المطلب الثالث : أداة الدراسة

نظرا لطبيعة البيانات والمعلومات التي نهدف للحصول عليها، فقد اعتمدنا على الأداة الأكثر ملائمة لتحيق الهدف من وراء هذه الدراسة وهي أداة الاستقصاء، وذلك أن المعلومات المرجو الحصول عليها لا تتوفر على شكل بيانات منشورة.

الفرع الأول : بناء أداة الاستبيان

لقد تم تصميم قائمة الاستقصاء بغية معرفة وجهة نظر المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حول مدى تأثير أدوات السياسة البيئية على نمط سلوك حماية البيئة الذي تتخذه المؤسسة الاقتصادية، ومدى إمكانية تغير هده الأنماط بتأثير أدوات السياسة البيئية، ومن أجل تحقيق هذا الغرض قمنا بتقديم استمارة الاستبيان إلى المستجوبين مع مراعاة دقة صياغة الأسئلة وصحة العبارات من أجل الوصول للهدف المطلوب، مع الاستعانة ببعض الاساتدة من أجل التحكيم وبمرجعية العديد من الدراسات والأبحاث العلمية ذات الصلة بالموضوع ، ويمكن إيجاز هذه المجالات فيما يلي :

الجزء الأول : عبارة عن مقدمة كخطاب للتعريف بالدراسة والغرض منها، وتشجيع المستجوبين للإجابة على أسئلة الاستبيان مع التذكير أن إجابتهم سوف تحاط بالسرية التامة ولن تكون إلا لأغراض البحث العلمي فقط؛

الجزء الثاني : تضمن المعلومات الشخصية المتعلقة بأفراد العينة متمثلة في : الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية، المركز الوظيفي؛

الجزء الثالث : يشمل مجموعة معلومات متعلقة بخصائص المؤسسة في ما يخص حماية البيئة أهمها: طبيعة نشاط المؤسسة، تأثيرات نشاط المؤسسة على البيئة، صلاحيات حماية البيئة في المؤسسة، أسباب التزام المؤسسة بحماية البيئة؛

الجزء الرابع : يتضمن معلومات تبين تصنيف نمط سلوك حماية البيئة للمؤسسات الاقتصادية بالاعتماد على مجموعة من المعايير الرئيسة وهي: الإطار القانوني (الشكلي)، معيار ضغوط المتعاملين، نظام الإجراءات البيئية المعتمدة، والخصائص الشخصية للمسير؛

الجزء الخامس : يتضمن علاقة أدوات السياسة البيئية بالجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة.

الجدول رقم (4.2) : يوضح توزيع الفقرات المتعلقة بعلاقة المتغيرات المستقلة على الجانب المالي

الأبعاد المتعلقة بعلاقة المتغيرات المستقلة على المتغير التابع	المتغيرات الفرعية	الفقرات
أدوات السياسة البيئية	الأدوات التنظيمية	من 1 الى4
	الأدوات الاقتصادية	من 5 الى 6
	المقاربات الطوعية	من 7الى 9

المصدر : من إعداد الطالبة

الجزء السادس : وهو يبين تأثير المتغيرات المستقلة على جزء من المتغير التابع وهو السلوك الدفاعي لحماية البيئة، حيث تم تقسيمها إلى تسعة فقرات وهي كما يلي :

الجدول رقم (5.2) : يوضح توزيع الفقرات المتعلقة بتأثير المتغيرات المستقلة على السلوك الدفاعي اتجاه حماية البيئة

الأبعاد المتعلقة بتأثير المتغيرات المستقلة على السلوك الدفاعي اتجاه حماية البيئة	المتغيرات الفرعية	الفقرات
أدوات السياسة البيئية	الأدوات التنظيمية	من 1 إلى 4
	الأدوات الاقتصادية	من 5 إلى 6
	المقاربات الطوعية	من 7 إلى 9

المصدر : من إعداد الطالبة

الجزء السابع : وهو يبين تأثير المتغيرات المستقلة على السلوك الممتثل لحماية البيئة، حيث تم تقسيمها إلى تسعة فقرات وهي كما يلي :

الجدول رقم (6.2) : يوضح توزيع الفقرات المتعلقة بتأثير المتغيرات المستقلة على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة.

الأبعاد المتعلقة بتأثير المتغيرات المستقلة على السلوك الممتثل لحماية البيئة	المتغيرات الفرعية	الفقرات
أدوات السياسة البيئية	الأدوات التنظيمية	من 1 إلى 4
	الأدوات الاقتصادية	من 5 إلى 6
	المقاربات الطوعية	من 7 إلى 9

المصدر : من إعداد الطالبة

الجزء الثامن : وهو يبين تأثيرات المتغيرات المستقلة على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة، حيث تم تقسيمها إلى تسعة فقرات كما يلي :

الجدول رقم (7.2) : يوضح توزيع الفقرات المتعلقة بتأثير المتغيرات المستقلة على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة

الأبعاد المتعلقة بتأثير المتغيرات المستقلة على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة	المتغيرات الفرعية	الفقرات
أدوات السياسة البيئية	الأدوات التنظيمية	من 1 إلى 4
	الأدوات الاقتصادية	من 5 إلى 6
	المقاربات الطوعية	من 7 إلى 9

المصدر : من إعداد الطالبة

الفرع الثاني : صدق محتوى الاستبيان

وهو يعني مدى صدق قائمة الاستقصاء أي التأكد من مدى قياسها لما وضعت من أجله، ويقصد بالصدق احتواء الاستمارة عل جميع العناصر التي يجب أن تتضمن في التحليل ويجب أن تكون فقراتها ومفرداتها واضحة ومفهومة لكل المستجوبين وقد تأكدنا من صدق الاستقصاء كما يلي :

أولا– الصدق الظاهري (صدق المحكمين) : من أجل معرفة مدى صدق قائمة الاستقصاء قمنا بعرضها بما تتضمنه من أبعاد وفقرات على مجموعة من الأساتذة، من أجل تحكيم استمارة الاستبيان ومن بين الأساتذة الذين قاموا بالتحكيم نذكر منهم : الأستاذ محمد عادل عياض، الأستاذة كيحلي عائشة سلمى، الأستاذ الحاج عرابة، وعلى أساس توجيهاتهم قمنا بإجراء التعديلات، ليستقر بصورته النهائية على 36 فقرة موزعة على أبعاد الدراسة كما هو موضح في الملحق رقم 01.

ثانيا– الصدق الداخلي للفقرات : بعد أن قمنا بالتأكد من الصدق الظاهري لقائمة الاستقصاء، سنحاول أن نتأكد من الصدق الداخلي لفقرات الاستبيان، من خلال استخدام معامل الارتباط ومستوى المعنوية، وهذا من خلال حساب معاملات الارتباط لكل فقرة مع محورها من جهة، وارتباط كل محور مع محاور الموضوع من جهة أخرى.

1- الصدق الداخلي لفقرات المحور المتعلق بعلاقة أدوات السياسة البيئية بالجانب المالي للمؤسسة.

الجدول رقم (8.2) : يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور المتعلق بالجانب المالي

المحور	المجال	الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
علاقة أدوات السياسة البيئية بالجانب المالي للمؤسسة	الأدوات التنظيمية	1	معايير جودة البيئة.	0,563**	0,000
		2	معايير الانبعاثات.	0,565**	0,000
		3	معايير المنتج.	0,351*	0,024
		4	معايير الطرائق.	0,284	0,072
	الأدوات الاقتصادية	5	الضرائب البيئية.	0,160	0,319
		6	الإجراءات التحفيزية والاعانات البيئية.	0,658**	0,000
	المقاربات الطوعية	7	الأنظمة الطوعية العمومية.	0,343*	0,028
		8	الاتفاقيات البيئية المتفاوض عليها بين السلطات العمومية والصناعة.	0,629*	0,000
		9	الالتزامات أحادية الجانب.	0,518**	0,001

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يبين من الجدول (8.2) تحليل معاملات ارتباط علاقة أدوات السياسة البيئية بالجانب المالي للمؤسسة الاقتصادية، والتي تظهر أن أغلبية فقراتها بتمثيل جيد كون معامل الارتباط يتراوح مابين 0,563 و0,658 (ارتباط قوي) أي أنها تتميز بثبات جيد، إلا أن هناك بعض الفقرات كانت تتميز بمعامل ارتباط ضعيف يتراوح بين 0,160 و0,351 وبالتالي يمكن القول أن أغلبية فقرات هذا المجال صادقة لما وضعت من أجله.

2- الصدق الداخلي لفقرات المحور المتعلق بتأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الدفاعي.

الجدول رقم (9.2) : يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور المتعلق بالسلوك الدفاعي

المحور	المجال	الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الدفاعي لحماية البيئة	الأدوات التنظيمية	1	معايير جودة البيئة.	0,762**	0,000
		2	معايير الانبعاثات.	0,694**	0,000
		3	معايير المنتج.	0,690**	0,000
		4	معايير الطرائق.	0,756**	0,000
	الأدوات الاقتصادية	5	الضرائب البيئية.	0,544**	0,000
		6	الإجراءات التحفيزية والاعانات البيئية.	0,556**	0,000
	المقاربات الطوعية	7	الأنظمة الطوعية العمومية.	0,364*	0,019
		8	الاتفاقيات البيئية المتفاوض عليها بين السلطات العمومية والصناعة.	0,451**	0,003
		9	الالتزامات أحادية الجانب.	0,661**	0,000

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يبين الجدول رقم (9.2) تحليل معاملا الارتباط في محور تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الدفاعي لحماية البيئة، والتي تظهر فقراتها بتمثيل جيد، لان معاملات الارتباط في اغلب الفقرات يتراوح مابين 0,45 و0,76 (ارتباط قوي)، ولذلك تعتبر هذه الفقرات صادقة لما وضعت لقياسه.

3- الصدق الداخلي لفقرات المحور المتعلق بتأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل

الجدول رقم (10.2) : يبين معاملات ارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور المتعلق بالسلوك الممتثل

المحور	المجال	الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل لحماية البيئة	الأدوات التنظيمية	1	معايير جودة البيئة.	0,536**	0,000
		2	معايير الانبعاثات.	0,601**	0,000
		3	معايير المنتج.	0,313*	0,047
		4	معايير الطرائق.	0,736**	0,000
	الأدوات الاقتصادية	5	الضرائب البيئية.	0,441**	0,004
		6	الإجراءات التحفيزية والاعانات البيئية.	0,121	0,452
	المقاربات الطوعية	7	الأنظمة الطوعية العمومية.	0,507**	0,001
		8	الاتفاقيات البيئية المتفاوض عليها بين السلطات العمومية والصناعة.	0,783	0,000
		9	الالتزامات أحادية الجانب.	0,620**	0,000

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يبن الجدول رقم (10.2) تحليل معاملات الارتباط لتأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل، والذي يظهر أن اغلب الفقرات تفوق معاملات الارتباط فيها 0,5 وبذلك تعتبر فقرات هذا المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

4- الصدق الداخلي لفقرات المحور المتعلق بتأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي

الجدول رقم (11.2) : يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور المتعلق بالسلوك الواعي

المجال		الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي لحماية البيئة	الأدوات الاقتصادية	1	معايير جودة البيئة.	0.651**	0,000
		2	معايير الانبعاثات.	0,588**	0,000
		3	معايير المنتج.	0,481**	0,001
		4	معايير الطرائق.	0,638**	0,000
	الأدوات التنظيمية	5	الضرائب البيئية.	0,753**	0,000
		6	الإجراءات التحفيزية والاعانات البيئية.	0,626**	0,000
	المقاربات الطوعية	7	الأنظمة الطوعية العمومية.	0,726**	0,000
		8	الاتفاقيات البيئية المتفاوض عليها بين السلطات العمومية والصناعة.	0,757**	0,000
		9	الالتزامات أحادية الجانب.	0,554**	0,000

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral)

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يبين الجدول رقم (11.2) تحليل معاملات الارتباط لمحور تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي لحماية البيئة، التي تظهر فقراتها بتمثيل جيد، حيث تظهر أن اغلب الفقرات تفوق 0,5 لتصل في بعض الفقرات إلى 0,75 وبذلك تعتبر جل هذه الفقرات صادقة لما وضعت لقياسه.

ثالثا– الصدق البنائي لمحاور الاستبيان : بهدف التحقق من الصدق البنائي لمحاور الاستبيان، تم حساب معاملات الارتباط بين كل محور من المحاور الرئيسية والدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (12.2) : يوضح الصدق البنائي لمحاور الاستبيان

المحور	محتوى المحور	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
الأول	تأثير أدوات السياسة البيئية على الجانب المالي للمؤسسة الاقتصادية	0,748**	0,000
الثاني	تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الدفاعي لحماية البيئة	0,438**	0,004
الثالث	تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل لحماية البيئة	0,593**	0,000
الرابع	تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي لحماية البيئة	0,626**	0,000

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يتضح من خلال الجدول رقم (12.2) معاملات الارتباط لمحاور الاستبيان، والتي تتضمن متغيرات الدراسة (أدوات السياسة البيئية وسلوك حماية البيئة)، والذي يظهر من خلالها عن التمثيل الجيد للاستبيان، ذلك لكون معاملات الارتباط فيها تفوق 0,5 في اغلب المحاور، وبذلك تعتبر محاور الاستبيان التي تعكس متغيرات الدراسة صادقة لما وضعت لأجله.

الفرع الثالث : ثبات أداة الاستبيان

بهدف التحقق من إمكانية الحصول على نفس البيانات في حالة توزيع الاستبيان على نفس العينة وفي نفس الظروف، قمنا بحساب معامل ألفا كرونباخ والذي يعتبر أهم وسائل قياس الثبات الداخلي، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (13.2) : يوضح معاملات ثبات الأداة حسب معادلة (ألفا كرونباخ)

المحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المعامل الكلي	36	0,758

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول رقم (13.2)، أن معامل الثبات الكلي ألفا كرونباخ للاستبيان قدر ب 0,758 وهذا يمثل قيمة جيدة لثبات الاتساق الداخلي من الناحية الإحصائية وهي نسبة مقبولة لأغراض التحليل.

المبحث الثاني : النتائج والمناقشة

بعد ما تناولنا في المبحث الأول تحديد مجتمع وعينة الدراسة واهم الطرق الإحصائية المستخدمة من اجل ثبات الصدق الداخلي والظاهري لفقرات الاستبيان، سيتم في هذا المبحث عرض نتائج الدراسة ومناقشتها وذلك بدءا بتحليل المعلومات الديموغرافية والمعلومات المتعلقة بالمؤسسة محل الدراسة، وفي الأخير سنتطرق إلى تحليل تفصيلي لأثر أدوات السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الأول : تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

سيتم في هذا المطلب التعرض إلى تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة بما فيها المعلومات المتعلقة بالمستجوبين والمعلومات المتعلقة بالمؤسسة محل الدراسة فيما يخص اتجاهاتهم نحو سلوك حماية البيئة.

الفرع الأول : تحليل الخصائص الشخصية لعينة الدراسة

سنتناول في هذا الفرع تحليل الجزء الأول من الاستقصاء والمتعلق بالمعلومات الشخصية للمستجوبين وذلك بغية معرفة مصدر المعلومات المتحصل عليها وإعطاء صورة واضحة عن المستجوبين.

أولا– الجنس

الشكل رقم (1.2) : يبين توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

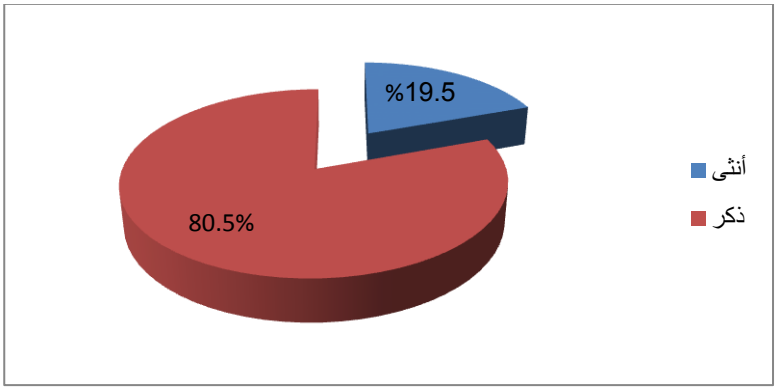

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات Excel

نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (1.2)، أن نسبة 19,5في المائة من عينة الدراسة كانت تمثل جنس الأنثى ونسبة 80,5 في المائة كانت تمثل نسبة الذكور، وهذا ما يبين أن نسبة الذكور في عينة الدراسة كانت أكبر من نسبة الإناث وهذا ربما يكون راجع إلى طبيعة العينة والمناصب، كذلك نظرا لطبيعة الدراسة والتي تخص مجال حماية البيئية وبالتالي كانت دراستنا موجه لمصالح البيئة أو المدير العام للمؤسسة محل الدراسة، فنجد أن هذا المجال ينشط فيه الذكور عادة أكثر من الإناث.

ثانيا– العمر

الشكل رقم (2.2) : يبين توزيع عينة الدراسة حسب العمر

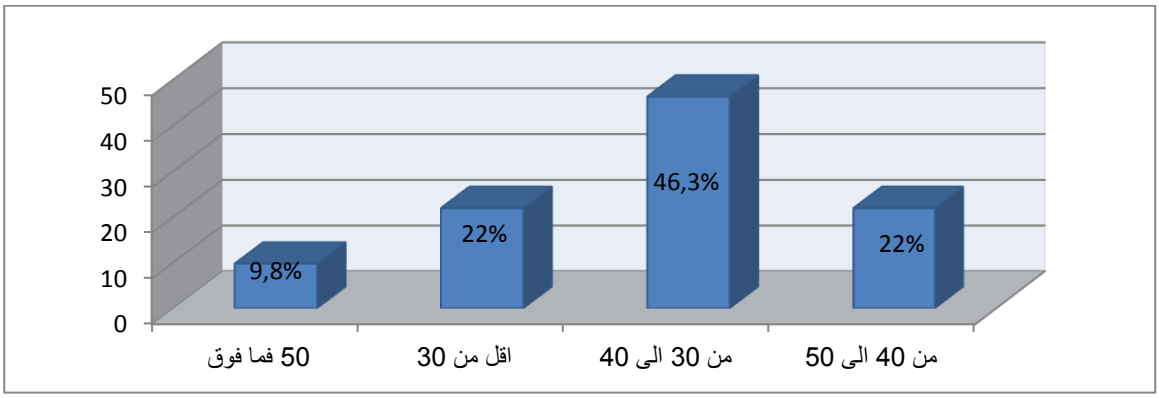

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات Excel

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2.2)، أن نسبة 46,3 في المائة من عينة الدراسة ينتمون إلى الفئة العمرية بين 30 و40 سنة، ثم تليها الفئة العمرية من 40الى 50 سنة والتي تتساوى نسبتها مع الفئة التي أقل من 30 سنة وذلك بنسبة 22 في المائة، وفي الأخير نجد الفئة العمرية التي تفوق 50 سنة وذلك بنسبة 9,8 في المائة، ويمكن تفسير وجود أغلب المستجوبين عند الفئة بين 30 و40 سنة بكون هذه الفئة تتمتع بالخبرة والتجربة الميدانية خاصة المتعلقة بالبيئة لذلك تعتبر أرائهم الشخصية اتجاه البيئة مهمة تعكس نمط سلوك حماية البيئة في المؤسسة.

ثالثا– المؤهل العلمي

الشكل رقم (3.2) : يبين توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

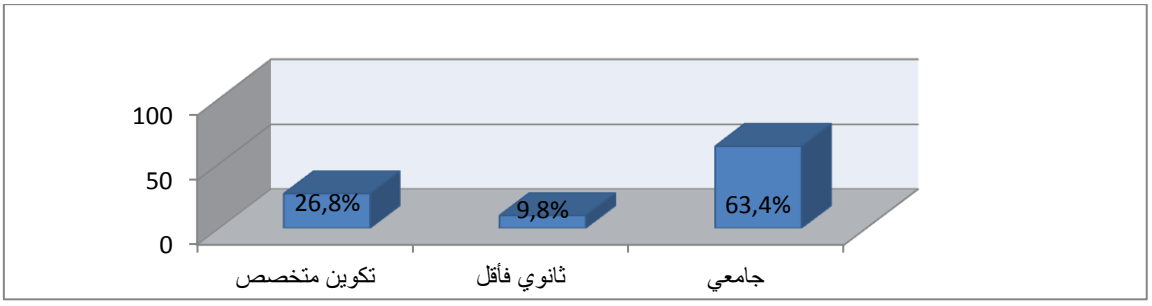

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات Excel

من الملاحظ من خلال الشكل البياني رقم (3.2) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة كانوا يتميزون بمستوى جامعي وذلك بنسبة تقدر بـ 63,4 في المائة، كما أظهرت نتائج الدراسة أن 26,8 في المائة، ممن يحملون شهادة تكوين متخصص، في حين كان عدد المستجوبين الذين يعتبرون بمستوى ثانوي فأقل نسبة ضئيلة قدرت

بـ 9,8 في المائة، من الملاحظ من خلال هذه النتائج أن أغلب المستجوبين كانوا بمستوى جامعي وهذا ما يعكس جودة المعلومة المقدمة مما يثري ويفيد الدراسة أكثر.

رابعا– الخبرة المهنية

الشكل رقم (4.2) : يبين توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

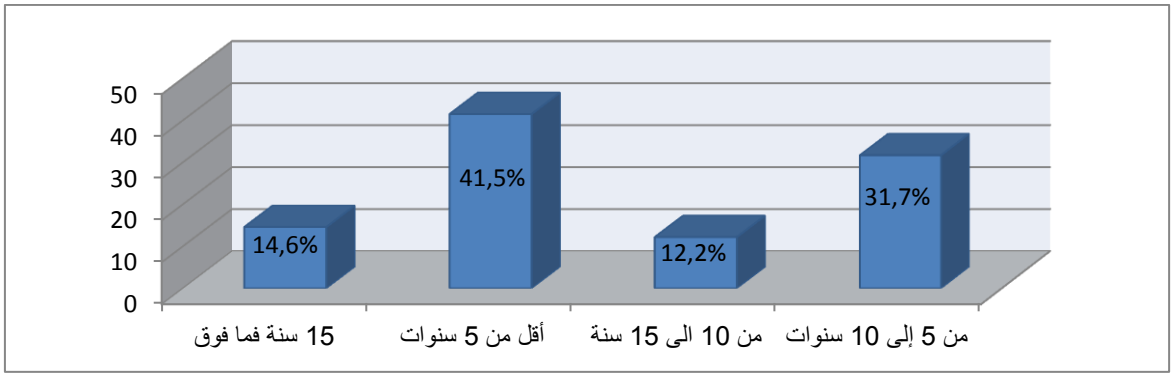

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات Excel

يتضحمن خلال الشكل البياني رقم (4.2) أن نسبة 41,5 في المائة من أفراد العينة لديهم خبرة أقل من5 سنوات، ونجد أن ما يقدر بـ 31,7 في المائة من أفراد العينة يملكون خبرة تتراوح بين 5 و 10 سنوات، و14,6 في المائة لديهم خبرة عمل تفوق 15 سنة، بينما بلغت نسبة الأفراد الذين تتراوح خبرتهم بين 10 و15 سنة نسبة ضئيلة قدرت بـ 12,2في المائة، وهذا مابين أن أغلب المستجوبين يملكون خبرة جيدة في مجال عملهم وهذا ما يفيد الدراسة أكثر.

خامسا– المركز الوظيفي

الشكل رقم (5.2) : يبين توزيع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

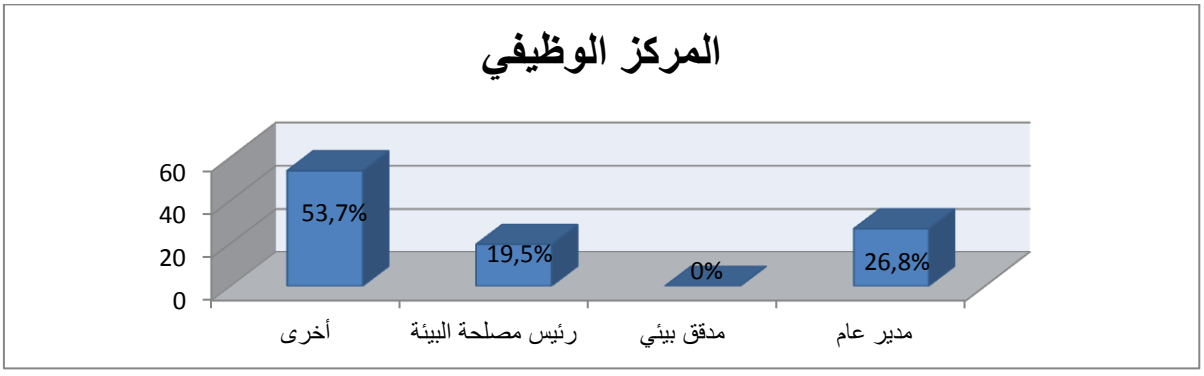

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات Excel

لقد تم توجيه هذه الاستمارة بالخصوص إلى من هم مسئولون عن قضايا البيئة بالمؤسسة أو أن تكون لهم صلة بالجانب البيئي، وفي غالب الأحيان يكون إما مدير عام أو رئيس مصلحة خاصة بالبيئة، إلا انه قليلا ما نجد هذه المصالح وهذا لكون المؤسسة تسعى إلى تقليص أكبر عدد ممكن من المصالح ودمجها مع مصالح أخرى.

ومن الملاحظ من خلال الشكل البياني رقم (5.2) أن 26,2 في المائة من أفراد العينة كانوا في مناصب مدير عام، بينما بلغ عدد الأفراد الذين يشتغلون منصب رئيس مصلحة البيئة ما يقدر بنسبة 19,5في المائة، كما سجلت أكبر نسبة من أفراد عينة الدراسة من لهم اهتمام وعلاقة بقضايا البيئة لكنهم يشغلون في مناصب أخرى غير المناصب المذكورة سابقا، وهذا ما سيدعم الدراسة بكون غالبية المستجوبين مهتمون ومتخصصون بالجانب البيئي.

الفرع الثاني : تحليل المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة

بهدف التعرف على المؤسسات محل الدراسة ارتأينا إلى التطرق إلى بعض الجوانب من أجل تحديد توجهات هذه المؤسسات نحو حماية البيئة بما فيها تاريخ إنشاء المؤسسة، أهم تأثيرات نشاط المؤسسة على البيئية، أسباب التزام المؤسسة بحماية البيئة.

أولا– تاريخ إنشاء المؤسسة

لقد تم اختيار التواريخ المحدد لعمر المؤسسة قبل 2003 وبعد 2003 وذلك بناءا على القوانين البيئية التي تعتبر حجر الأساس في حماية البيئة في الجزائر، وهو قانون 3/83 المتعلق بحماية البيئة وقانون 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والنتائج موضحة على النحو التالي [1]:

الجدول رقم (14.2) : يبين توزع عينة الدراسة حسب تاريخ إنشاء المؤسسة

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة%
تاريخ إنشاء المؤسسة	قبل 2003	23	56,1
	بعد 2003	18	43,9

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS

يبين الجدول رقم(14.2) أن المؤسسات التي وزعت عليها استمارة الاستبيان وكان تاريخ إنشائها قبل 2003 والذي قدر بنسبة 56,1في المائة كان أكبر من التي أنشأت بعد 2003 والتي بلغت نسبتها 43,9 في المائة، وهذا ما يبين أن أغلبية المؤسسات محل الدراسة شهدت القوانين المتعلقة بحماية البيئة.

[1] خامرة الطاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص180

ثانيا– حجم المؤسسة

الجدول رقم (15.2) : يبين توزيع عينة الدراسة بحسب حجم المؤسسة

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة%
عدد العمال	أقل من10	3	7,3
	من 10الى 49	9	22
	من 49 إلى 250	15	36,6
	250 فما فوق	14	34,1

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15.2)، أن الفئة الأكبر من عينة المؤسسات كان عدد العمال لديها يتراوح بين 49 و250 عامل وذلك بنسبة 36,6في المائة وهي فئة المؤسسات المتوسطة، ويليها فئة المؤسسات التي يفوق عدد العمال لديها 25 عامل وهي فئة المؤسسات الكبيرة، ثم فئة المؤسسات الصغيرة والتي يتراوح عدد العمال لديها بين 10 إلى 49 عامل، وكان في الأخير فئة العمال أقل من 10 وهي فئة المؤسسات المصغرة، ومن خلال هذا يتضح أن وجود العينة الأكبر من المؤسسات في فئة المؤسسات المتوسطة والكبيرة يجعل هذه المؤسسات تمتاز بنشاط كبير وتستخدم آليات ووسائل مبتكرة في نشاطها، وهذا مما يعزز اهتمامها بمجال حماية البيئة.

ثالثا– طبيعة نشاط المؤسسة

الجدول رقم (16.2) : يبين توزيع عينة الدراسة بحسب طبيعة نشاط المؤسسة

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة%
طبيعة نشاط المؤسسة	اسمنت وحديد	10	24,4
	أغذية	10	24,4
	بترو كيمياء	5	12,2
	طاقة	3	7,3
	أخرى	13	31,7

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS

لقد تم اختيار عينة الدراسة على حسب النشاط الأكثر تأثيرا على البيئة والذي يكون له انبعاثات وملوثات تضر البيئة، ومن الملاحظ أن أكبر نسبة كانت للمؤسسات التي تنشط في مجالات أخرى ولكنها ينتج من خلال نشاطها انبعاثات ونفايات تشكل خطر على البيئة بخلاف النشاطات المذكور، بحيث كانت بنسبة 31,7 في المائة، ثم تليها المؤسسات التي تنشط في مجال الاسمنت والحديد بنسبة 24,4في المائة، وهي نفس نسبة المؤسسات

التي تنشط في مجال الاغذية، ومن بعدها تأتي فئة المؤسسات النشطة في مجال البتروكيمياء بنسبة 12,2 في المائة ،وفي الأخير كانت فئة المؤسسات التي تنشط في مجال الطاقة بنسبة 7,3 في المائة.

رابعا– طبيعة الملكية

الجدول رقم (17.2) : يبين توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة الملكية

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة%
طبيعة الملكية	خاصة	32	78
	عامة	9	22

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS

من الملاحظ بناءا على الجدول رقم (17.2) أن أكبر نسبة من المؤسسات محل الدراسة كانت مؤسسات ذات ملكية خاصة بنسبة 78 في المائة، وبعدها المؤسسات العامة بنسبة 22 في المائة، ولم تسجل أي مؤسسة ذات ملكية مختلطة وهذا لكون هذه الفئة قليلة في المنطقة محل الدراسة.

خامسا– تأثيرات نشاط المؤسسة على البيئة

الجدول رقم (18.2) : يبين توزيع عينة الدراسة حسب تأثيرات نشاط المؤسسة على البيئة

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة%
تأثيرات نشاط المؤسسة على البيئة	على الهواء	15	36,6
	على الماء	00	00
	على التربة	11	26,8
	نفايات	15	36,6

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS

يتضح من خلال الجدول(18.2) أن المؤسسات محل الدراسة تمس أغلب أنواع التلوث وبنسب متفاوتة ويمكن تحليل ذلك كالتالي :

- ✓ **بالنسبة لتلوث الهواء** : يتبين من خلال نتائج الجدول رقم (18.2) المبينة أعلاه، أن 36,6 في المائة من المؤسسات محل الدراسات يطرحون ملوثات في الهواء، وهي تعتبر أخطر أنواع التلوث وذلك لكون الهواء مرتبط بصحة الإنسان وبالبيئة بصفة عامة وهذا التلوث ينتقل عبر الهواء لمسافات كبيرة وفي اقل فترة ممكنة، هذا ما سيزيد من خطورته على البيئة والصحة وحتى على الاقتصاد.

- ✓ **بالنسبة للماء** : يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (18.2) ومن خلال إجابات المستجوبين أنه لم يكن هناك مؤسسات من عينة الدراسة ينتج عنها تلوث للماء، وهذا الأمر لا ينفي وجود مؤسسات أخرى خارج مؤسسات محل الدراسة تتسبب في تلوث الماء وهي ممكن اخطر من المؤسسات التي تلوث الهواء.
- ✓ **بالنسبة لتلوث التربة** : من خلال نتائج الجدول رقم (18.2) نجد أن نسبة المؤسسات التي ينتج عن نشاطها تلوث للتربة قدرت ب 26,8 في المائة، ويكون هذا التلوث أكثر في المؤسسات ذات النشاط البتروكيميائي وهي نسبة كبيرة ولها أضرار بالغة على المساحات الخضراء وعلى الإنسان لكون هذه التلوث ينتقل عبر المياه الجوفية.
- ✓ **النفايات** : يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (18.2)، أن نسبة التلوث المنبعث من المؤسسات على شكل نفايات بلغ 36,3 في المائة، وهي تعتبر قيمة كبيرة مقارنة بأشكال الملوثات الأخرى، وهذا يعتبر مشكلة وذلك لكون التخلص منها يتسبب في تلوث الهواء عند استخدام أسلوب الحرق وتلوث التربة عند استخدام طريقة الردم، وبالتالي يعتبر التخلص من النفايات امرأ صعبا ويستغرق وقت طويل لذلك وهذا ما يشكل خطرا على البيئة.

سادسا– صلاحيات حماية البيئة في المؤسسة

الجدول رقم (19.2) : يبين توزيع عينة الدراسة حسب صلاحيات حماية البيئة في المؤسسة

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة%
صلاحيات حماية البيئة في المؤسسة	مدير المؤسسة	26	63,4
	مصلحة خاصة بالبيئة	15	36,6
	أخرى حددها	00	00

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (19.2) يتبين أن نسبة 63,4 في المائة من المؤسسات المدروسة هي من صلاحيات مدير المؤسسة، وهذا ما يبين غياب وجود مصالحة خاصة بالمؤسسة تدرس الوضع البيئي وتهتم بقضايا البيئة، هذا راجع إلى الاهتمام أكثر بالمصالح الاقتصادية، أما بالنسبة للمؤسسات التي تتضمن مصالح خاصة بالبيئة مستقلة عن المدير العام قدرت بنسبة 36,3 في المائة وهي الوضعية التي يجب أن تجسد لكونها تكون مهتمة أكثر بحماية البيئة والتقارير الصادرة عنها، أما فيما يخص المؤسسات التي تدرج حماية البيئة ضمن اختصاصات مصالح أخرى فلم نسجل أي مؤسسة ضمن المؤسسات المدروسة.

سابعا– أسباب التزام المؤسسة بحماية البيئة

الجدول رقم (20.2) : يبين توزيع عينة الدراسة حسب أسباب التزام المؤسسة بحماية البيئة

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة%
أسباب التزام المؤسسة بحماية البيئة	أسباب اقتصادية	6	14,6
	أسباب أخلاقية ودينية	12	29,3
	أسباب قانونية	23	56,1

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (20.2) أن المؤسسات التي ترى بأن حماية البيئة بالنسبة لها هو لأسباب اقتصادية بلغت نسبتها 14,6في المائة، هذا ما يجسد لديها السلوك الدفاعي اتجاه البيئة فهي ترى بان حماية البيئة لا تحقق لها أرباح اقتصادية، أما فيما يتعلق بالمؤسسات التي تحمي البيئة لأسباب قانونية فقد بلغت نسبتها56,1 في المائة، هذا ما يجسد السلوك الممتثل، مما يعني أن المؤسسات التي اختارت هذا السبب تحمي البيئة مسايرة للتوجهات السائدة دون مبادرات إضافية منها، أما بالنسبة للمؤسسات التي تسعى لحماية البيئة لأسباب أخلاقية ودينية فقد بلغت نسبتها 29,3 بالمائة، وهي تمثل المؤسسات التي تتبع السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة فهي تراعي وتحترم الإنسان والبيئة.

المطلب الثاني : دراسة تأثير أدوات السياسة البيئية على أنماط سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة

من خلال هذا المطلب سيتم دراسة وجهة نظر عينة الدراسة حول نمط سلوك حماية البيئة المتبع في المؤسسات،كما سندرس اتجاه آراءهم حول مدى تأثير أدوات السياسة البيئية على الجانب المالي لمؤسسة وعلى السلوكيات المختلفة لحماية البيئة.

الفرع الأول : تصنيف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب دراسة أراء عينة الدراسة حول مختلف أنماط سلوك حماية البيئة، ولقد تم الاعتماد في ذلك على أربعة معايير وهي المعيار القانوني، معيار ضغوط المتعاملين، معيار نظام الإدارة البيئية المعتمد في كل مؤسسة و أخير معيار متعلق بشخصية المسير.

الجدول رقم (21.2) : يبين نتائج تصنيف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة

الرقم	المعايير	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه العم
1	الإطار القانوني	2,0488	0,44448	**ممتثل**
2	ضغوطات المتعاملين	2,2439	0,48890	**ممتثل**
3	نظام التسيير البيئي	2,2927	0,55874	**ممتثل**
4	الخصائص الشخصية للمسير	2,3415	0,61684	**واعي**
	الاتجاه العام لسلوك حماية البيئة	**2,2317**	**0,38483**	**ممتثل**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS

من الملاحظ من خلال الجدول رقم (21.2)، وبالاعتماد على مخرجات spss وبناءا على المتوسط الحسابي للإجابات، أن المعاير التالية وهي (معيار القانوني، ضغوط المتعاملين، نظام التسيير البيئي) كانت تقع في الخيار الثاني والمتعلق بخيار السلوك الممتثل، من خلال الاعتماد على المتوسطات التي كانت على التوالي (2,0488، 0,2439، 2,2927)، أما بالنسبة للمعيار الرابع (الخصائص الشخصية للمسير) فقد وقع في درجة السلوك الواعي وهو الذي يمثل الخيار الثالث بمتوسط حسابي قدر ب 2,3415، وبالتالي يتبين لنا من خلال الاتجاه العام للسلوك البيئي واقع في درجة السلوك الممتثل بمتوسط حسابي قدر ب2,2317 وعليه يمكن الحكم على آراء المستجوبين أن المؤسسات محل الدراسة تتبنى سلوك بيئي ممتثل، وهذا ما يتوافق مع نتائج الجدول رقم (20.2) والتي اتضح من خلاله أن 56,1بالمائة من المؤسسات محل الدراسة تلتزم بحماية البيئة لأسباب قانونية.

الفرع الثاني : دراسة علاقة أدوات السياسة البيئية بالجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة

سيتم من خلال هذا الفرع دراسة أراء المستجوبين حول مدى وجود علاقة بين أدوات السياسة البيئية والجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة على النحو التالي :

أولا– الأدوات التنظيمية

الجدول رقم (22.2) : علاقة الأدوات التنظيمية بالجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة

المجال	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
الأدوات التنظيمية	1	معايير جودة البيئة.	2,4390	0,70390	**موافق**
	2	معايير الانبعاثات.	2,4146	0,80547	**موافق**
	3	معايير المنتج.	2,6585	0,52961	**موافق**
	4	معايير الطرائق.	1,5610	0,83812	**غير موافق**
	5	**الاتجاه العام للأدوات التنظيمية**	**2,2683**	**0,41227**	**محايد**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يبين الجدول رقم (22.2) علاقة الأدوات التنظيمية على الجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة، حيث تظهر المتوسطات الخاصة ب فقرات هذا المجال والتي تعكس (معايير جودة البيئة، معايير الانبعاثات، معايير المنتج، معايير الطرائق) حيث كانت قيمها على التوالي تقدر بـ (2,4390، 2,4146، 2,6585، 1,5610) هذا يبين لنا بأن معايير المنتج ومعايير الانبعاثات ومعايير جودة البيئة لها علاقة بالجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة وهذا حسب أراء المستجوبين، عكس معايير الطرائق الذي كان أراء المستجوبين غير موافقة على كونه ذات علاقة بالجانب المالي للمؤسسة، هذا لكون متوسطه الحسابي كان يقدر ب1,5610يعني وقوعها في درجة الغير موافق، وبالتالي أثر على الاتجاه العام لهذا المجال بحيث وقع في درجة المحايد والذي قدر متوسطه الحسابي بـ 2,2683 أي أن الأدوات التنظيمية لها علاقة بالجانب المالي للمؤسسات محل الدراسي لكن بشكل غير كبير.

ثانيا– الأدوات الاقتصادية

الجدول رقم (23.2) : علاقة الأدوات الاقتصادية بالجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة

المجال	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
الأدوات الاقتصادية	1	الضرائب البيئية.	2,3659	0,62274	موافق
	2	الإجراءات التحفيزية والاعانات البيئية.	2,4390	0,63438	موافق
	3	**الاتجاه العام للأدوات الاقتصادية**	**2,4024**	**0,45027**	موافق

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يبين الجدول رقم (23.2) علاقة الأدوات الاقتصادية بالجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة، والذي يتبين من خلال المتوسطات الحسابية لفقراته والتي تعبر عن (الضرائب، الإعانات والتحفيزات) أنه كان يقدر ب 2,3659 و2,4390 على التوالي، مما يعني وقوعهما في درجة الموافق لكلتا العبارتين، هذا ما عكسهما الاتجاه العام والذي قدر المتوسط الحسابي له ب 2,4024 وبالتالي يمكن القول أن المستجوبين يرون بأن الأدوات الاقتصادية لها علاقة بالجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة.

ثالثا– المقاربات الطوعية

الجدول رقم (24.2) : علاقة المقاربات الطوعية بالجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة

المجال	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
المقاربات الطوعية	1	الأنظمة الطوعية العمومية.	2,3902	0,70278	موافق
	2	الاتفاقيات البيئية المتفاوض عليها بين السلطات العمومية والصناعة.	2,2927	0,67985	محايد
	3	الالتزامات أحادية الجانب.	2,6341	0,62274	موافق
	4	**الاتجاه العام للمقاربات الطوعية**	**2,4390**	**0,44993**	موافق

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spps

يصف الجدول السابق أراء المستجوبين حول مدى وجود علاقة بين المقاربات الطوعية والجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة، بحيث نلاحظ أن العبارات المتعلقة بـ (الانخراط في الأنظمة الطوعية، الالتزامات أحادية الجانب) حصلت على اكبر تأييد، بحيث كان المتوسط الحسابي لها يتراوح بين (2,34 و3) وهو المجال الذي يعبر عن درجة موافق بالنسبة لمقياس ليكارت الثلاثي، أما بالنسبة لـ"الاتفاقيات البيئية المتفاوض عليها بين السلطات العمومية والصناعة" كان قد لقي أدنى قبول من المستجوبين، بمتوسط حسابي قدر بـ 2,2927، لكن على العموم فان الاتجاه العام الخاص بكل فقرات المجال قد قدر متوسطه الحسابي بـ 2,4390 والذي يعكس اتجاه المستجوبين بدرجة موافق مما يعني أن عينة الدراسة اتفقت في غالبيتها على أن المقاربات الطوعية لها علاقة بالجانب المالي لمؤسساتهم.

الجدول رقم (25.2) : يبين نتائج محور علاقة أدوات السياسة البيئية بالجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة

المحور	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
علاقة أدوات السياسة البيئية بالجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة	**1**	الأدوات التنظيمية	2,2683	0,41227	محايد
	2	الأدوات الاقتصادية	2,4024	0,45027	موافق
	3	المقاربات الطوعية	2,4390	0,44993	موافق
	4	**الاتجاه العام لأثر أدوات السياسة البيئية على الجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة**	**2,3550**	**0,30954**	**موافق**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spps

يصف الجدول رقم (25.2) أراء المستجوبين حول مدى وجود علاقة بين أدوات السياسة البيئية والجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة، إذ يتبين أن هناك علاقة للأدوات الاقتصادية والمقاربات الطوعية بالجانب المالي، هذا لكون المتوسطات الحسابية لها تقع في المجال مابين (2,34 و3) وهي الفئة الثالثة من مقياس ليكارت الثلاثي، والتي تعبر عن درجة موافق، لكن الأدوات التنظيمية كان درجتهم محايدة بمتوسط حسابي قدر بـ 2,2683 وهذا يدل أن الأدوات التنظيمية لها علاقة بالجانب المالي لكن بشكل غير كبير.

وفي الأخير يتضح من خلال الاتجاه العام لهذه العبارات انه كان بمتوسط حسابي يقدر ب2,3550 وهذا يعني وقوع الاتجاه العام لعلاقة أدوات السياسة البيئية بالجانب المالي في درجة موافق أي أن المستجوبين يرون أن أدوات السياسة البيئية لها علاقة بالجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة.

الفرع الثالث : دراسة أثر أدوات السياسة البيئية على السلوك الدفاعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة

سيتم من خلال هذا الفرع دراسة تأثير كل من أدوات السياسة البيئية (التنظيمية، الاقتصادية، المقاربات الطوعية) على السلوك الدفاعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة وذلك على النحو التالي:

أولا– بالنسبة للأدوات التنظيمية

الجدول رقم (26.2) : يوضح أثر الأدوات التنظيمية على السلوك الدفاعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة

المجال	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
الأدوات التنظيمية	1	معايير جودة البيئة.	1,5854	0,77381	غير موافق
	2	معايير الانبعاثات.	1,6585	0,76190	غير موافق
	3	معايير المنتج.	1,4390	0,63438	غير موافق
	4	معايير الطرائق.	1,3659	0,62274	غير موافق
	5	**الاتجاه العام للأدوات التنظيمية**	**1,5122**	**0.54758**	**غير موافق**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يبين الجدول رقم (26.2) تأثير الأدوات التنظيمية على السلوك الدفاعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة، حيث تظهر جميع المتوسطات الخاصة ب فقرات هذا المجال والتي تعكس (معايير جودة البيئة،معايير الانبعاثات، معايير المنتج، معايير الطرائق) كانت قيمها على التوالي تقدر بـ (1,5854، 1,6585، 1,4390، 1,3659) وهذا يعني وقوعها في درجة الغير موافق وهذا يعني أن الأدوات التنظيمية لا تؤثر على السلوك الدفاعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة، وهذا ما عكسه الاتجاه العام لها المحور والذي قدر ب 1,5122

ثانيا– الأدوات لاقتصادية

الجدول رقم (27.2) يبين تأثير الأدوات الاقتصادية على السلوك الدفاعي اتجاه حماية البيئة

المجال	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
الأدوات الاقتصادية	**1**	الضرائب البيئية.	1,7561	0,85967	**محايد**
	2	الإجراءات التحفيزية والاعانات البيئية.	1,7561	0,69930	**محايد**
	3	**الاتجاه العام للأدوات الاقتصادية**	**1,7561**	**0,54758**	**محايد**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يبين الجدول رقم (27.2) تأثير الأدوات الاقتصادية على السلوك الدفاعي اتجاه حماية البيئة والتي يتبين من خلال المتوسطات الحسابية لفقراتها والتي تعبر عن (الضرائب، الإعانات والتحفيزات) على التوالي، أنه كان يقدر بـ 1,7561 لكلتا العبارتين هذا يعني وقوعهما في درجة المحايد، وهذا ما عكسهما الاتجاه العام والذي قدر

المتوسط الحسابي له بـ 1,7561 وبالتالي يمكن القول أن المستجوبين يرون بأن الأدوات الاقتصادية لا تؤثر على السلوك الدفاعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة.

ثالثا– المقاربات الطوعية

الجدول رقم (28.2) يبين تأثير المقاربات الطوعية على السلوك الدفاعي اتجاه حماية البيئة

المجال	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
المقاربات الطوعية	1	الأنظمة الطوعية العمومية.	1,9268	0,64770	محايد
	2	الاتفاقيات البيئية المتفاوض عليها بين السلطات العمومية والصناعية.	1,3659	0,62274	غير موافق
	3	الالتزامات أحادية الجانب.	1,4878	0,67535	غير موافق
	4	**الاتجاه العام للمقاربات الطوعية.**	**1,5935**	**0,45651**	غير موافق

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يوضح الجدول السابق نتائج دراسة تأثير المقاربات الطوعية على السلوك الدفاعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة، بحيث نلاحظ أن جميع العبارات المتعلقة بهذه الأداة والتي تتشكل من (الانخراط في الأنظمة الطوعية، الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة والقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، الالتزامات أحادية الجانب) كان المتوسط الحسابي لها يتراوح بين (1 و1,66) وهو المجال الذي يعبر عن درجة الغير موافق بالنسبة لمقياس ليكارت الثلاثي، هذا ما يعكسه الاتجاه العام للمقاربات الطوعية الذي كان بمتوسط حسابي قدر بـ1,5935 وهذا ما يبين أن المقاربات الطوعية لا تؤثر على السلوك الدفاعي اتجاه حماية البيئة.

الجدول رقم (29.2): يبين نتائج محور تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الدفاعي اتجاه حماية البيئة

المحور	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
علاقة أدوات السياسة البيئية بالسلوك الدفاعي اتجاه حماية البيئة	1	الأدوات التنظيمية	1,5122	0.54758	غير موافق
	2	الأدوات الاقتصادية	1,7561	0.54758	محايد
	3	المقاربات الطوعية	1.5935	0.45651	غير موافق
	4	**الاتجاه العام لأثر أدوات السياسة البيئية على السلوك الدفاعي اتجاه حماية البيئة**	**1,5935**	**0,42427**	**غير موافق**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spps

نلاحظ من خلال الجدول رقم (29.2) الذي يبين دراسة أثر أدوات السياسة البيئية على السلوك الدفاعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة، أن ليس هناك تأثير للأدوات التنظيمية والمقاربات الطوعية على السلوك الدفاعي اتجاه حماية البيئة وهذا لكون المتوسطات الحسابية لها تقع في المجال مابين (1و1,66) وهي الفئة الأولى من مقياس ليكارت الثلاثي والتي تعبر عن درجة غير موافق، لكن الأدوات الاقتصادية كان درجتهم محايدة

بمتوسط حسابي قدر ب 1,7561 و هذا يدل على أن الأدوات الاقتصادية تأثر على السلوك الدفاعي لحماية البيئة لكن ليس بشكل كبير.

يتضح من خلال الاتجاه العام لهذه العبارات انه كان بمتوسط حسابي يقدر ب1,5935 وهذا يعني وقوع الاتجاه العام لتأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الدفاعي في درجة الغير موافق، أي أن المستجوبين لا يوافقون على كون أدوات السياسة البيئية تؤثر على السلوك الدفاعي اتجاه حماية البيئة.

الفرع الرابع : دراسة أثر أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة

سنحاول من خلال هذا الفرع دراسة تأثير كل من أدوات السياسة البيئية (التنظيمية، الاقتصادية، المقاربات الطوعية) على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة وذلك على النحو التالي :

أولا– بالنسبة للأدوات التنظيمية

الجدول رقم (30.2) : يبين تأثير الأدوات التنظيمية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة

المجال	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
الأدوات التنظيمية	1	معايير جودة البيئة.	2,5854	0,54661	**موافق**
	2	معايير الانبعاثات.	2,7073	0,51205	**موافق**
	3	معايير المنتج.	2,8537	0,42196	**موافق**
	4	معايير الطرائق.	2,5122	0,63726	**موافق**
	5	**الاتجاه العام للأدوات التنظيمية**	**2,6646**	**0,37337**	**موافق**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج spss

بين الجدول رقم (30.2) تأثير الأدوات التنظيمية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة، حيث يتبين لنا من خلال المتوسطات الخاصة ب فقرات هذا المجال والتي تعكس (معايير جودة البيئة، معايير الانبعاثات، معايير المنتج، معايير الطرائق) كانت قيمها على التوالي تقدر ب(2,5854، 2,7073، 2,8537، 2,5122) وهذا يعني وقوعها في درجة الموافق وهذا يعني أن الأدوات التنظيمية تؤثر على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة، وهذا ما عكسه الاتجاه العام لهذا المحور والذي قدر ب 2,6646

ثانيا– الأدوات الاقتصادية

الجدول رقم (31.2) يبين تأثير الأدوات الاقتصادية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة

المجال	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
الأدوات الاقتصادية	1	الضرائب البيئية.	2,4146	0,83593	موافق
	2	الإجراءات التحفيزية والاعانات البيئية.	1,7805	0,65239	محايد
	3	**الاتجاه العام للأدوات الاقتصادية.**	**2,0976**	**0,46394**	محايد

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يبين الجدول رقم (31.2) تأثير الأدوات الاقتصادية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة والتي يتبين من خلال المتوسطات الحسابية لفقراته والتي تعبر عن (الضرائب، الإعانات والتحفيزات) على التوالي، أنه كان يقدر بـ 2,4146 بالنسبة لضرائب أي أنها تقع في درجة الموافق، وكانت قيمة المتوسط الحسابي 1.7805 بالنسبة للإعانات والتحفيزات، هذا يعني أن العبارة في درجة المحايد، أما بالنسبة للاتجاه العام والذي قدر المتوسط الحسابي له بـ 2,0976 وهذا راجع إلى انعكاس العبارة المتعلقة بالإعانات والتحفيزات عليها، وبالتالي يمكن القول أن المستجوبين يرون بأن الأدوات الاقتصادية تؤثر بشكل غير كافي على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة المؤسسات محل الدراسة.

ثالثا– المقاربات الطوعية

الجدول رقم (32.2) : يبين تأثير المقاربات الطوعية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة

المجال	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
المقاربات الطوعية	1	الأنظمة الطوعية العمومية.	2,3415	0,76190	موافق
	2	الاتفاقيات البيئية المتفاوض عليها بين السلطات العمومية والصناعية.	2,6585	0,65612	موافق
	3	الالتزامات أحادية الجانب.	2,8049	0,45932	موافق
	4	**الاتجاه العام للمقاربات الطوعية**	**2,6016**	**0,51218**	موافق

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يوضح الجدول السابق نتائج دراسة تأثير المقاربات الطوعية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة، بحيث نلاحظ أن جميع العبارات المتعلقة بهذه الأداة والتي تتشكل من (الانخراط في الأنظمة الطوعية، الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة والقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، الالتزامات أحادية الجانب) كان المتوسط الحسابي لها يتراوح بين (2,34 و3) وهو المجال الذي يعبر عن درجة موافق بالنسبة لمقياس ليكارت الثلاثي، هذا ما عكسه الاتجاه العام للمقاربات الطوعية الذي كان بمتوسط حسابي قدر بـ2,6016 وهذا يبين أن المقاربات الطوعية تؤثر على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة.

الجدول رقم (33.2) : يبين تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة

المحور	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
علاقة أدوات السياسة البيئية بالسلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة	**1**	الأدوات التنظيمية	2,6646	0,37337	موافق
	2	الأدوات الاقتصادية	2,0976	0,46394	محايد
	3	المقاربات الطوعية	2,6016	0,51218	موافق
	4	**الاتجاه العام لأثر أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة**	**2,5176**	**0,31487**	**موافق**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (33.2) الذي يبين دراسة أثر أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة، أن هناك تأثير للأدوات التنظيمية والمقاربات الطوعية على السلوك الدفاعي اتجاه حماية البيئة وهذا لكون المتوسطات الحسابية لها تقع في المجال مابين (2,34 و3) وهي الفئة الثالثة من مقياس ليكارت الثلاثي والتي تعبر عن درجة موافق، لكن الأدوات الاقتصادية كان درجتهم محايدة بمتوسط حسابي قدر ب 2,09761 وهذا يدل أن الأدوات الاقتصادية تأثر على السلوك الممتثل لحماية البيئة لكن ليس بشكل كبير.

وفي الأخير يتضح من خلال الاتجاه العام لهذه العبارات انه كان بمتوسط حسابي يقدر ب2,517 وهذا يعني وقوع الاتجاه العام لتأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل في درجة موافق، أي أن المستجوبين يرون أن مؤسساتهم تسلك سلوك ممتثل اتجاه حماية البيئة.

الفرع الخامس : دراسة أثر أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة

سنحاول من خلال هذا الفرع دراسة تأثير كل من أدوات السياسة البيئية (التنظيمية، الاقتصادية، المقاربات الطوعية) على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة وذلك على النحو التالي :

أولا– بالنسبة للأدوات التنظيمية

الجدول رقم (34.2) يبين تأثير الأدوات التنظيمية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة

المجال	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
الأدوات التنظيمية	1	معايير جودة البيئة.	2,5366	0,63630	**موافق**
	2	معايير الانبعاثات.	2,4146	0,70624	**موافق**
	3	معايير المنتج.	1,7317	0,63342	**محايد**
	4	معايير الطرائق.	2,4146	0,63149	**موافق**
	5	**الاتجاه العام للأدوات التنظيمية**	2,2744	0,43591	**محايد**

المصدر من إعداد الطالبة بناءا على مخرجاتspss

يبين الجدول رقم (34.2) تأثير الأدوات التنظيمية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة، حيث تظهر فيه المتوسطات الخاصة ب فقرات (معايير جودة البيئة، معايير الانبعاثات، معايير الطرائق) على التوالي ب (2,53630، 2,4146، 2,4146) وهذا يعني وقوعها في درجة موافق، أما فيما يخص معايير المنتج فقد كان المتوسط الحسابي لها يقدر ب 1,7317 أي بدرجة محايد، هذا ما اثر على الاتجاه العام للأدوات التنظيمية والذي قدر متوسطها الحسابي ب 2,2744 مما يعني بأن الأدوات التنظيمية تؤثر لكن ليس بشكل كبير على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة.

ثانيا– الأدوات الاقتصادية

الجدول رقم (35.2) يبين تأثير الأدوات الاقتصادية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة

المجال	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
الأدوات الاقتصادية	1	الضرائب البيئية.	2,3902	0,73750	موافق
	2	الإجراءات التحفيزية والاعانات البيئية.	2,3659	0,66167	موافق
	3	**الاتجاه العام للأدوات الاقتصادية**	**2,3780**	**0,64981**	موافق

من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يبين الجدول رقم (35.2) تأثير الأدوات الاقتصادية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة، والتي يتبين من خلال المتوسطات الحسابية لفقراتها والتي تعبر عن (الضرائب، الإعانات والتحفيزات)، أنه كان يقدر ب 2,3902 و2,3659 على التوالي هذا يعني وقوعهما في درجة الموافق، وهذا ما عكسهما الاتجاه العام والذي قدر المتوسط الحسابي له ب 2,37801 وبالتالي يمكن القول أن المستجوبين يرون بأن لأدوات الاقتصادية تؤثر على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة.

ثالثا– المقاربات الطوعية

الجدول رقم (36.2) : يبين تأثير المقاربات الطوعية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة

المجال	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
المقاربات الطوعية	1	الأنظمة الطوعية العمومية.	2,1220	0,78087	محايد
	2	الاتفاقيات البيئية المتفاوض عليها بين السلطات العمومية والصناعية.	2,3415	0,61684	موافق
	3	الالتزامات أحادية الجانب.	2,1220	0,84247	محايد
	4	**الاتجاه العام للمقاربات الطوعية**	**2,1951**	**0,59149**	محايد

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يوضح الجدول (36.2) نتائج دراسة تأثير المقاربات الطوعية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة، بحيث نلاحظ أن العبارات المتعلقة بـ (الانخراط في الأنظمة الطوعية، الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة والقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، الالتزامات أحادية الجانب) كان المتوسط الحسابي لها يتراوح بين (1,67 و2,33) وهو المجال الذي يعبر عن درجة المحايد بالنسبة لمقياس ليكارت الثلاثي، أما بالنسبة ل "الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة والقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة" كان المتوسط الحسابي لها يقدر ب 2,3415 أي بدرجة موافق، لكن هذا لم يؤثر على الاتجاه العام للمقاربات الطوعية الذي كان بمتوسط حسابي قدر ب2,1951 يعني محايد، أي المقاربات الطوعية لا تؤثر بشكل كبير على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة.

الجدول رقم (37.2) : يبين تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة

المحور	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
علاقة أدوات السياسة البيئية بالسلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة	**1**	الأدوات التنظيمية	2,2744	0,43591	محايد
	2	الأدوات الاقتصادية	2,3780	0,64981	موافق
	3	المقاربات الطوعية	2,1951	0,59149	محايد
	4	**الاتجاه العام لأثر أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة**	**2,2710**	**0,44517**	**محايد**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (37.2) الذي يبين دراسة أثر أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة، أن هناك تأثير للأدوات التنظيمية والمقاربات الطوعية لكن ليس بشكل كبير أي بدرجة محايد وهذا لكون المتوسطات الحسابية لها تقع في المجال مابين (1,67 و2,33) وهي الفئة الثانية من مقياس ليكارت الثلاثي، لكن الأدوات الاقتصادية كان درجتهم موافق بمتوسط حسابي قدر بـ 2,3780 وهذا يدل أن الأدوات الاقتصادية تأثر على السلوك الواعي لحماية البيئة.

وفي الأخير يتضح من خلال الاتجاه العام لهذه العبارات الذي كان بمتوسط حسابي يقدر بـ 2,2710 انه يقع في درجة المحايد، وهذا يعني أن المستجوبين يرون بأن أدوات السياسة البيئية تؤثر على السلوك الواعي بشكل غير كافي.

المطلب الثالث : تحليل الفروق في تأثير أدوات السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة

من اجل اختبار الفرضيات المتعلقة بالسلوك السائد اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة، وتأثير أدوات السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية وعلى الجانب المالي، قمنا باختبار تأثير وتأثر هذه المتغيرات حسب أربع جوانب أساسية وهي حجم المؤسسة، عمر المؤسسة، ملكية المؤسسة، وطبيعة النشاط.

الفرع الأول : اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تصنيف سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة

سيتم من خلال هذا الفرع اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تصنيف سلوكيات المؤسسات محل الدراسة اتجاه حماية البيئة وذلك بناءا على أربع جوانب وهي (عمر المؤسسة، حجم المؤسسة، طبيعة النشاط وملكية المؤسسة).

أولا– حسب العمر

سيتم من خلال هذا الجانب اختبار الفروق بين المؤسسات محل الدراسة حول سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة وذلك حسب عمر المؤسسة (تاريخ إنشاءها قبل 2003 أو بعد 2003) وذلك على النحو التالي :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة ترجع لعمر المؤسسة.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة ترجع لعمر المؤسسة.

الجدول رقم (38.2) : يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف نمط السلوك البيئي في المؤسسات محل الدراسة حسب عمر المؤسسة

المعايير	قيمة t	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
دمج معايير حماية البيئة في مختلف أنشطة المؤسسة	1,343	39	0,182
تعامل المؤسسة مع ضغوط المتعاملين فيما يخص حماية البيئة	0,893	39	0,383
الاجراءات البيئية في المؤسسة	0,710	39	0,480
الخصائص الشخصية للمسير	2,216	39	0,040
سلوك حماية البيئة	**1,826**	**39**	**0,084**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يتبين من خلال الجدول رقم (38.2) أثر متغير عمر المؤسسة في درجة اختلاف نمط سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة، ومن خلال نتائج اختبار T عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0,05$)، يتبين بأن الفروق في تصنيفات أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة أنها كانت غير دالة إحصائيا، وعليه نقبل فرضية

العدم H0 ونرفض الفرضية H1، مما يعني بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤسسات محل الدراسة في تصنف أنماط سلوك حماية البيئة تعود لعمر المؤسسة، أي أن المؤسسات التي أنشأت قبل 2003 وبعد 2003 تسلك نفس الصنف اتجاه حماية وهو السلوك الممتثل، لكن على مستوى معيار الخصائص الشخصية للمسير كانت دالة إحصائيا، أي أن هناك اختلاف في اتجاه المؤسسات قبل 2003 وبعد 2003 في هذا المعيار، حيث أن المؤسسات التي أنشأت قبل 2003 أكثر وعي بالنسبة لمعيار الخصائص الشخصية للمسير مقارنة بالمؤسسات التي انشأت بعد 2003، وهذا حسب ما يبينه المتوسط الحسابي.[1]

ثانيا– حسب الحجم

سنحاول من خلال هذا الجانب تحليل سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب حجمها (اقل من 10 عمال هي فئة المؤسسات المصغرة ، من 10 إلى 49 عامل هي فئة المؤسسات الصغيرة، من 49 إلى 250 هي فئة المؤسسات المتوسطة وأخيرا فئة المؤسسات الكبيرة وهي التي تضم أكثر من 250 عامل)، وهذا من خلال القيام بعملية اختبار الفروقات بين المتوسطات من اجل معرفة ما إذا كان هناك اختلاف نمط السلوك البيئي للمؤسسات محل الدراسة حسب حجمها وذلك كما يلي :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة ترجع لحجم المؤسسة.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة ترجع لحجم المؤسسة.

الجدول رقم (39.2) : يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات في درجة اختلاف نمط سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب حجمها

المعايير	قيمة f	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
دمج معايير حماية البيئة في مختلف أنشطة المؤسسة	1,584	40	0,210
تعامل المؤسسة مع ضغوط المتعاملين فيما يخص حماية البيئة	2,729	40	0,058
الإجراءات البيئية في المؤسسة	0,590	40	0,625
الخصائص الشخصية للمسير	2,164	40	0,109
سلوك حماية البيئة	**1,714**	**40**	**0,181**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يبين الجدول رقم (39.2) تأثير متغير حجم المؤسسة على سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة، من خلال التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين المؤسسات عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0,05$)،

[1] انظر الملحق رقم 02

بحيث يتضح من خلال الجدول أن قيم F كانت غير دالة إحصائيا على مستوى جميع معايير تصنيف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة، وعليه نقبل فرضية العدم H0 ونرفض H1، أي انه لا توجد فروق دالة دلالة إحصائية بين المؤسسات محل الدراسة في نمط سلوك حماية البيئة راجع إلى حجمها، وبالتالي فإن سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة لا يختلف باختلاف أحجام المؤسسة فهي كلها تسلك سلوك ممتثل.

ثالثا– طبيعة النشاط

سنقوم من خلال هذا العنصر بتحليل الفروق في اختلاف نمط سلوك حماية البيئة المعتمد في المؤسسات محل الدراسة حسب طبيعة النشاط.

الجدول رقم (40.2) : يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات في درجة اختلاف نمط سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب طبيعة نشاطها

المعايير	قيمة f	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
دمج معايير حماية البيئة في مختلف أنشطة المؤسسة	1,789	40	0,153
تعامل المؤسسة مع ضغوط المتعاملين فيما يخص حماية البيئة	1,256	40	0,305
الإجراءات البيئية في المؤسسة	1,058	40	0,391
الخصائص الشخصية للمسير	2,076	40	0,104
سلوك حماية البيئة	**1,970**	**40**	**0,120**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يتبين من خلال الجدول رقم (40.2) الذي يوضح اثر متغير طبيعة نشاط المؤسسة على نمط سلوك حماية البيئة المتبع بالنسبة للمؤسسات محل الدراسة، وذلك من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاهANOVA لدلالة الفروق بين العينات عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0,05$) كما يلي :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة ترجع لطبيعة نشاط

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة ترجع لطبيعة نشاط المؤسسة.

بحيث نلاحظ أن قيم F غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0,05$) على مستوى جميع معايير تصنيف سلوك حماية البيئة وعليه فإننا نقبل فرضية العدمH0 ونرفضH1، أي انه لا توجد فروق بين المؤسسات في تصنيف سلوك حماية البيئة يرجع إلى طبيعة نشاط المؤسسات محل الدراسة، يعني أن سلوك حماية البيئة لا يختلف في المؤسسات محل الدراسة مهما كان طبيعة نشاطها.

رابعا – حسب الملكية

سنحاول من خلال هذا الجانب معرفة اثر متغير ملكية المؤسسة على نمط سلوك حماية البيئة المتبع بالنسبة للمؤسسات محل الدراسة، بحيث سيتم التحليل على أساس المؤسسات الخاصة والعامة فقط وذلك نظرا لعدم تسجيل مؤسسات كانت طبيعة ملكيتها مختلطة وهذا من خلال القيام بعملية اختبار الفروقات بين المتوسطات من اجل معرفة ما إذا كان هناك اختلاف في سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب ملكيتها أم لا وذلك كما يلي :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة ترجع لطبيعة ملكية المؤسسة.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة ترجع لطبيعة ملكية المؤسسة.

الجدول رقم (41.2) : يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات في درجة اختلاف نمط سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب طبيعة ملكيتها.

المعايير	قيمة t	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
دمج معايير حماية البيئة في مختلف أنشطة المؤسسة	0,369	39	0,488
تعامل المؤسسة مع ضغوط المتعاملين فيما يخص حماية البيئة	-0,616	39	0,553
الإجراءات البيئية في المؤسسة	-0,921	39	0,353
الخصائص الشخصية للمسير	-1,185	39	0,208
سلوك حماية البيئة	**-0,895**	**39**	**0,283**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يبين الجدول رقم(41.2) اثر متغير ملكية المؤسسة على نمط سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة من خلال نتائج اختبار T لدلالة الفروق عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0,05$)، والتي تبين بأن الفروق في نمط سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب ملكيتها غير دالة إحصائيا على جميع المعايير الموضوعة لتصنف السلوك البيئي، وبالتالي نقبل الفرضية H0 ونرفض H1، أي انه لا توجد فروق بين المؤسسات في تصنيف سلوك حماية البيئة يرجع إلى طبيعة ملكية المؤسسات محل الدراسة، يعني أن سلوك حماية البيئة لا يختلف في المؤسسات محل الدراسة مهما كانت طبيعة ملكيتها.

الفرع الثاني : اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف وجود علاقة بين أدوات السياسة البيئية والجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة

سيتم من خلال هذا الفرع اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف وجود علاقة بين أدوات السياسة البيئية والجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة وذلك بناءا على أربع جوانب وهي (عمر المؤسسة، حجم المؤسسة، طبيعة النشاط وملكية المؤسسة).

أولا– حسب العمر

بعد ما توصلنا في التحليلات السابقة ومن خلال أراء المستجوبين إلى أن هناك علاقة بين أدوات السياسة البيئية والجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة، سنحاول من خلال هذا الجانب اختبار الفروق بين المؤسسات محل الدراسة حول مدى وجود اختلاف لعلاقة أدوات السياسة البيئية بالجانب المالي راجع إلى عمر المؤسسة وذلك على النحو التالي :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى وجود علاقة بين أدوات السياسة البيئية والجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة راجع لعمر المؤسسة.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى وجود علاقة بين أدوات السياسة البيئية والجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة راجع لعمر المؤسسة.

الجدول رقم (42.2) : يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف وجود علاقة بين أدوات السياسة البيئية والجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة حسب عمر المؤسسة

العناصر	قيمةt	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
الأدوات التنظيمية	-0,318	39	0,759
الأدوات الاقتصادية	-0,875	39	0,399
المقاربات الطوعية	0,394	39	0,704
علاقة أدوات السياسة البيئية على الجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة	**-0,275**	**39**	**0,794**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يتضح من خلال الجدول رقم (42.2) ومن خلال نتائج اختبار T عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$ 0,05)، بأن الفروق في علاقة أدوات السياسة البيئية بالجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة غير دالة إحصائيا، وعليه نقبل فرضية العدم H0 ونرفض الفرضية H1، مما يعني بأنه لا توجد فروق بين المؤسسات محل الدراسة حول وجود علاقة بين أدوات السياسة البيئية والجانب المالي تعود لعمر المؤسسة، أي أن أدوات السياسة البيئية لها علاقة بالجانب المالي للمؤسسات التي أنشأت قبل 2003 والتي أنشأت بعد 2003.

ثانيا– حسب الحجم

سنحاول من خلال هذا الجانب تحليل مدى اختلاف وجود علاقة بين أدوات السياسة البيئية والجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة حسب حجمها، وهذا من خلال القيام بعملية اختبار الفروقات بين المتوسطات، من اجل معرفة ما إذا كان هناك اختلاف في العلاقة الموجودة بين أدوات السياسة البيئية والجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة حسب حجمها وذلك كما يلي :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى وجود علاقة بين أدوات السياسة البيئية والجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة راجع لحجم المؤسسة.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى وجود علاقة بين أدوات السياسة البيئية والجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة راجع لحجم المؤسسة.

الجدول رقم (43.2) : يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف وجود علاقة بين أدوات السياسة البيئية والجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة حسب حجمها

العناصر	قيمةf	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
الأدوات التنظيمية	2,651	40	0,063
الأدوات الاقتصادية	0,505	40	0,681
المقاربات الطوعية	1,440	40	0,247
علاقة أدوات السياسة البيئية على الجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة	**1,901**	**40**	**0,146**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يبين الجدول رقم (43.2) تأثير متغير حجم المؤسسة في علاقة أدوات السياسة البيئية بالجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة، من خلال التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين المؤسسات عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0,05$)، بحيث يتضح من خلال الجدول أن قيم F كانت غير دالة إحصائيا على مستوى جميع أدوات السياسة البيئية، وعليه نقبل فرضية العدم H0 ونرفض H1، أي انه لا توجد فروق دالة دلالة إحصائية بين المؤسسات محل الدراسة في علاقة أدوات السياسة البيئية بجانبها المالي راجع إلى حجمها، وبالتالي فإن أدوات السياسة البيئية لها علاقة بالجانب المالي لمؤسسات محل الدراسة في جميع المؤسسات مهما كان حجمها.

ثالثا– طبيعة النشاط

سنقوم من خلال هذا العنصر بتحليل الفروق في اختلاف وجود علاقة بين أدوات السياسة البيئية والجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة حسب طبيعة النشاط.

الجدول رقم (44.2) : يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف وجود علاقة بين أدوات السياسة البيئية والجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة حسب طبيعة النشاط

العناصر	قيمةf	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
الأدوات التنظيمية	0,114	40	0,977
الأدوات الاقتصادية	1,313	40	0,284
المقاربات الطوعية	0,445	40	0,775
علاقة أدوات السياسة البيئية على الجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة	**0,439**	**40**	**0,779**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يتضح من خلال الجدول رقم (44.2) الذي يترجم اثر متغير طبيعة نشاط المؤسسة في درجة وجود علاقة بين أدوات السياسة البيئية والجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة، وذلك من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاهANOVA لدلالة الفروق بين العينات عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0,05$) كما يلي:

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى وجود علاقة بين تأثير أدوات السياسة البيئية والجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة راجع لطبيعة النشاط.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى وجود علاقة بين تأثير أدوات السياسة البيئية والجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة راجع لطبيعة النشاط.

بحيث نلاحظ أن قيم F غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0,05$) على مستوى جميع أدوات السياسة البيئية وعليه فإننا نقبل فرضية العدمH0، أي انه لا توجد فروق بين المؤسسات محل الدراسة فيما يخص علاقة ادوات السياسة البيئية بجانبها المالي يرجع إلى طبيعة النشاط، يعني أن أدوات السياسة البيئية لها علاقة بالجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة مهما كان طبيعة نشاطها.

رابعا – حسب الملكية

سنحاول من خلال هذا الجانب تحليل مدى وجود علاقة بين أدوات السياسة البيئية والجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة حسب ملكية المؤسسة، هذا من خلال القيام بعملية اختبار الفروقات بين المتوسطات من اجل معرفة ما إذا كان هناك اختلاف في وجود علاقة بين أدوات السياسة البيئية والجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة حسب ملكيتها أم لا وذلك كما يلي :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى وجود علاقة بين أدوات السياسة البيئية والجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة راجع لطبيعة ملكيتها.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى وجود علاقة بين أدوات السياسة البيئية والجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة راجع لطبيعة ملكيتها

الجدول رقم (45.2) : يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تأثير أدوات السياسة البيئية على الجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة حسب طبيعة ملكيتها

العناصر	قيمةt	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
الأدوات التنظيمية	-0,531	39	0,411
الأدوات الاقتصادية	0,101	39	0,903
المقاربات الطوعية	-0,040	39	0,972
تأثير أدوات السياسة البيئية على الجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة	**-0,300**	**39**	**0,734**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يبين الجدول السابق اثر متغير ملكية المؤسسة في مدى وجود علاقة بين أدوات السياسة البيئية والجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة من خلال نتائج اختبار T لدلالة الفروق بين العينات المستقلة عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0,05$)، والتي تبين بأن الفروق في علاقة أدوات السياسة البيئية بالجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة حسب ملكيتها غير دالة إحصائيا على جميع الفقرات التي تضمنها هذا المحور، وبالتالي نقبل الفرضية H0 ونرفض H1، أي أن أدوات السياسة البيئية لها علاقة بالجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة مهما كانت طبيعة ملكيتها.

الفرع الثاني : اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة

سنحاول من خلال هذا الفرع اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة وذلك بناءا على أربع جوانب وهي (عمر المؤسسة، حجم المؤسسة، طبيعة النشاط وملكية المؤسسة).

أولا– حسب عمر المؤسسة

سنحاول من خلال هذا الجانب تحليل مدى تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب عمر المؤسسة (قبل 2003 وبعد 2003) وهذا من خلال القيام بعملية اختبار الفروقات بين المتوسطات من اجل معرفة ما إذا كان هناك اختلاف في تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل للمؤسسات محل الدراسة حسب عمرها وذلك كما يلي :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل للمؤسسات محل الدراسة راجع لعمر المؤسسة.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل للمؤسسات محل الدراسة راجع لعمر المؤسسة.

الجدول رقم (46.2) : يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب عمر المؤسسة

العناصر	قيمةt	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
الأدوات التنظيمية	0,596	39	0,581
الأدوات الاقتصادية	0,849	39	0,423
المقاربات الطوعية	0,505	39	0,636
تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل لحماية البيئة	**0,869**	**39**	**0,404**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يبين الجدول (46.2) اثر متغير عمر المؤسسة في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة من خلال نتائج اختبار T لدلالة الفروق بين العينات المستقلة عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0,05$)، والتي تبين بأن الفروق في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل للمؤسسات محل الدراسة حسب عمرها غير دالة إحصائيا على جميع الفقرات التي تضمنها هذا المحور، وبالتالي نقبل الفرضية H0 ونرفض H1، ونقول بأنه لا توجد فروق في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة راجع لعمر المؤسسة.

ثانيا – حسب حجم المؤسسة

سنحاول من خلال هذا العنصر تحليل مدى تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب حجمها، وهذا من خلال القيام بعملية اختبار الفروقات بين المتوسطات من اجل معرفة ما إذا كان هناك اختلاف في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل للمؤسسات محل الدراسة حسب حجمها وذلك كما يلي :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل للمؤسسات محل الدراسة راجع لحجم المؤسسة.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل للمؤسسات محل الدراسة ترجع لحجم المؤسسة.

الجدول رقم(47.2) : اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب حجم المؤسسة

العناصر	قيمةf	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
الأدوات التنظيمية	1, 031	40	0,390
الأدوات الاقتصادية	1,358	40	0,271
المقاربات الطوعية	1,421	40	0,252
تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل لحماية البيئة	**1,367**	**40**	**0,268**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يتضح الجدول رقم (47.2) تأثير متغير حجم المؤسسة في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة، من خلال التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين المؤسسات عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0,05$)، بحيث يتضح من خلال الجدول أن قيم F كانت غير دالة إحصائيا على مستوى جميع أدوات السياسة البيئية، وعليه نقبل فرضية العدم H0، أي انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤسسات محل الدراسة في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل راجع إلى حجمها.

ثالثا– حسب طبيعة النشاط

سنقوم من خلال هذا العنصر بتحليل الفروق في اختلاف درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل للمؤسسات محل الدراسة حسب طبيعة النشاط.

الجدول رقم (48.2) : اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب طبيعة نشاط المؤسسة

العناصر	قيمةt	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
الأدوات التنظيمية	0,882	40	0,485
الأدوات الاقتصادية	0,280	40	0,889
المقاربات الطوعية	0,310	40	0,869
تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل لحماية البيئة	**0,314**	**40**	**0,867**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يتضح من خلال الجدول رقم (48.2) الذي يترجم اثر متغير طبيعة نشاط المؤسسة في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة، وذلك من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاهANOVA لدلالة الفروق بين العينات عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) كما يلي :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل للمؤسسات محل الدراسة راجع لطبيعة النشاط

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل للمؤسسات محل الدراسة ترجع لطبيعة النشاط

بحيث يتبين أن قيم F غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0,05$) على مستوى جميع أدوات السياسة البيئية وعليه فإننا نقبل فرضية العدم، أي انه لا توجد فروق بين المؤسسات محل الدراسة في درجة اختلاف تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل يرجع إلى طبيعة النشاط.

رابعا– حسب الملكية :

سنحاول من خلال هذا العنصر تحليل مدى تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب ملكية المؤسسة، وهذا من خلال القيام بعملية اختبار الفروقات بين المتوسطات من اجل معرفة ما إذا كان هناك اختلاف في تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة راجع لطبيعة ملكيتها وذلك كما يلي :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة راجع لطبيعة ملكيتها.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة ترجع لطبيعة ملكيتها.

الجدول رقم (49.2) : اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب ملكية المؤسسة

العناصر	قيمةt	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
الأدوات التنظيمية	-1,030	39	0,181
الأدوات الاقتصادية	-0,910	39	0,213
المقاربات الطوعية	0,059	39	0,962
تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل لحماية البيئة	**-0,805**	**39**	**0,433**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يبين الجدول (49.2) اثر متغير ملكية المؤسسة في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة من خلال نتائج اختبار T لدلالة الفروق بين العينات المستقلة عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0,05$)، والتي تبين بأن الفروق في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك

الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب ملكيتها غير دالة إحصائيا على جميع الفقرات التي تضمنها هذا المحور، وبالتالي نقبل الفرضية H0 ونرفض H1، ونقول بأنه لا توجد فروق في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة يحال إلى طبيعة الملكية.

الفرع الثالث : اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة

سيتم من خلال هذا الفرع اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة وذلك بناءا على أربع جوانب وهي (عمر المؤسسة، حجم المؤسسة، طبيعة النشاط وملكية المؤسسة).

أولا– حسب عمر المؤسسة

سنحاول من خلال هذا الجانب تحليل مدى تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب عمر المؤسسة (قبل 2003 وبعد 2003) وهذا من خلال القيام بعملية اختبار الفروقات بين المتوسطات من اجل معرفة مدى وجود اختلاف في تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي للمؤسسات محل الدراسة راجع لعمر المؤسسة وذلك كما يلي :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة يحال إلى عمر المؤسسة.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة يحال إلى عمر المؤسسة.

الجدول رقم (50.2) : اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب عمر المؤسسة

العناصر	قيمةt	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
الأدوات التنظيمية	1,417	39	0,198
الأدوات الاقتصادية	0,871	39	0,365
المقاربات الطوعية	0,981	39	0,357
تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي لحماية البيئة	**1,341**	**39**	**0,215**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يبين الجدول (50.2) اثر متغير عمر المؤسسة في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة من خلال نتائج اختبار T لدلالة الفروق بين العينات المستقلة عند

مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0,05$)، والتي تبين بأن الفروق في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب عمرها غير دالة إحصائيا على جميع الفقرات التي تضمنها هذا المحور، وبالتالي نقبل الفرضية H0 ونرفض H1، ونقول بأنه لا توجد فروق في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة راجع لعمر المؤسسة.

ثانيا– حسب حجم المؤسسة

سنتطرق من خلال هذا العنصر إلى تحليل مدى تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب حجمها، وهذا من خلال القيام بعملية اختبار الفروقات بين المتوسطات من اجل معرفة ما إذا كان هناك اختلاف في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي للمؤسسات محل الدراسة حسب حجمها وذلك كما يلي :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة راجع لحجم المؤسسة.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة ترجع لحجم المؤسسة.

الجدول رقم (51.2) : اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب حجمها

العناصر	قيمةf	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
الأدوات التنظيمية	2,456	40	0,078
الأدوات الاقتصادية	1,234	40	0,311
المقاربات الطوعية	0,619	40	0,607
تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي لحماية البيئة	**1,035**	**40**	**0,388**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يبين الجدول رقم (51.2) تأثير متغير حجم المؤسسة في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة، من خلال التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين المؤسسات عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0,05$)، بحيث يتضح من خلال الجدول أن قيم F كانت غير دالة إحصائيا على مستوى جميع أدوات السياسة البيئية، وعليه نقبل فرضية العدم H0 ونرفض H1، أي انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤسسات محل الدراسة في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة يعود إلى حجمها.

ثالثا– حسب طبيعة النشاط

سنقوم من خلال هذا العنصر بتحليل الفروق في اختلاف درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي للمؤسسات محل الدراسة حسب طبيعة نشاطها.

الجدول رقم (52.2) : اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب طبيعة نشاط المؤسسة

العناصر	قيمةf	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
الأدوات التنظيمية	1,375	40	0,262
الأدوات الاقتصادية	1,067	40	0,387
المقاربات الطوعية	0,615	40	0,654
تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي لحماية البيئة	**1,156**	**40**	**0,346**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يتضح من خلال الجدول رقم (52.2) الذي يترجم اثر متغير طبيعة نشاط المؤسسة في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة، وذلك من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين العينات عند مستوى الدلالة ($0,05\geq\alpha$) كما يلي :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة راجع لطبيعة نشاطها.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة ترجع ل طبيعة نشاطها.

ويتبين لنا من خلال قيم F أنها غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($0,05\geq\alpha$) على مستوى جميع أدوات السياسة البيئية وعليه فإننا نقبل فرضية العدم، أي انه لا توجد فروق بين المؤسسات في درجة اختلاف تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة يحال إلى طبيعة النشاط.

رابعا– حسب ملكية المؤسسة

يهتم هذا العنصر بتحليل الفروق في اختلاف درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي حسب ملكية المؤسسة، وهذا التحليل سيفيدنا في معرفة مدى تأثير أدوات السياسة البيئية في السلوك الواعي باختلاف طبيعة ملكية المؤسسات محل الدراسة.

الجدول رقم (53.2) : اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة حسب ملكية المؤسسة

العناصر	قيمةt	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
الأدوات التنظيمية	-0,240	39	0,762
الأدوات الاقتصادية	-0,056	39	0,958
المقاربات الطوعية	-0,154	39	0,846
تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي لحماية البيئة	**-0,191**	**39**	**0,817**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يبين الجدول رقم (53.2) أثر متغير ملكية المؤسسة في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة من خلال نتائج اختبار T لدلالة الفروق بين العينات المستقلة عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0,05$)، التي تبين أن الفروق في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة غير دالة إحصائيا على جميع أدوات السياسة البيئية، وبالتالي نقبل فرضية العدم H0، بحيث يظهر الاختبار انه لا توجد فروق في درجة تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة تأول إلى متغير ملكية المؤسسة.

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى الجانب التطبيقي من الدراسة، من خلال معرفة اثر أدوات السياسة البيئية على الجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة وعلى سلوكها اتجاه حماية البيئة، كما حاولنا اختبار مدى صحة فرضيات الدراسة التي تم وضعها، وكان ذلك بالاعتماد على أداة الاستبيان التي تم توزيعها على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية ورقلة مكونة من 41 مؤسسة.

من اجل بناء الجانب التطبيقي قمنا أولا بالتطرق إلى طريقة وأدوات جمع المعلومات وكذلك تبين عينة الدراسة واهم متغيراتها، أما في المبحث الثاني قمنا بتحليل المعلومات المتعلقة بالمستجوبين وبالمؤسسة محل الدراسة من خلال مخرجات spss، وأخيرا اختبرنا الفرضيات الموضوعة للدراسة، ويمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل إلى أنه تؤثر أدوات السياسة البيئية على الجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة مهما كان عمرها وحجمها وطبيعة نشاطها وملكيتها ؛ نمط السلوك المتبع اتجاه حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة هو السلوك الممتثل.

أما فيما يخص تحليل الفروقات، فلا يمكن تحليلها بالنسبة للسلوك الدفاعي، هذا لكون أدوات السياسة البيئية لا تؤثر عليه حسب أراء المستجوبين، بينما في الأنماط الأخرى (الممتثل والواعي) فقد قمنا بتحليل فروقاتها كونها تتأثر بأدوات السياسة البيئية بدرجات متفاوتة؛

خاتمـة

لقد حاولنا من خلال دراستنا معرفة اثر أدوات السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الاقتصادية، ذلك من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسة وهي " **ما مدى تأثير أدوات السياسة البيئية على مختلف أنماط سلوك حماية البيئة من وجهة نظر المؤسسات الاقتصادية**"، وسعيا منا لذلك سيتم الإجابة على فرضيات الدراسة من خلال تناول جميع جوانب الموضوع، ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها في الجانب التطبيقي للدراسة الميدانية لعينة من المؤسسات بولاية ورقلة سنحاول التأكد من صحة الفرضيات والنتائج المتوصل إليها، ومن ثم الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع وذلك على النحو التالي :

- **أولا – نتائج اختبار الفرضيات** : لقد تم اختبار نتائج الفرضيات في الدراسة الميدانية من خلال استطلاع وجهات نظر المستجوبين من المؤسسات الاقتصادية حول مدى تأثير أدوات السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة والنتائج كانت كما يلي :

✓ **الفرضية الأولى :**

"يعتبر السلوك الممتثل هو السلوك الأكثر تجسيدا في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، مهما كان عمر المؤسسة وحجمها "

من خلال نتائج الدراسة الميدانية يتضح لنا أن السلوك السائد اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة وذلك باستخدام أربعة معاير تمثلت في "معيار دمج حماية البيئة في مختلف أنشطة المؤسسة، معيار تعامل المؤسسة مع ضغوط المتعاملين فيما يخص حماية البيئة، معيار الإجراءات البيئية في المؤسسة ومعيار الخصائص الشخصية للمسير"هو النمط الممتثل، حيث يترجم هذا السلوك أن المؤسسات الاقتصادية تتبنى سلوك حماية البيئة مسايرة للضغوط القانونية.

كما انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية (كلية وجزئية) ترجع إلى حجم المؤسسة فيما يخص سلوك هذه المؤسسات محل الدراسة اتجاه حماية البيئة، لكن فيما يخص عمر المؤسسات فقد كانت هناك فروق جزئية فيما يخص معيار الخصائص الشخصية للمسير، فقد كانت المؤسسات التي أنشأت قبل 2003 تلتزم بهذا المعيار أكثر من المؤسسات التي أنشأت بعد 2003، لكن هذا لم يؤثر على الفرق الكلي بالنسبة لتأثير عمر المؤسسة على نمط السلوك السائد حيث كان غير دال إحصائيا، **هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

✓ **الفرضية الثانية :**

"تؤثر الأدوات التنظيمية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة وهذا لا يختلف باختلاف عمر المؤسسة وحجمها "

يقع الاتجاه العام لتأثير الأدوات التنظيمية على السلوك الممتثل للمؤسسات الاقتصادية في درجة الموافق، وبالتالي فإن الأدوات التنظيمية التي تفرضها التشريعات القانونية بكل عناصرها الفرعية تؤثر على السلوك الممتثل للمؤسسات محل الدراسة اتجاه حماية البيئة.

كما انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية (كلية وجزئية) ترجع إلى عمر المؤسسة وحجمها فيما يخص تأثير الأدوات التنظيمية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة، **هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

✓ **الفرضية الثالثة :**

"هناك تأثير للأدوات الاقتصادية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة وهذا ينطبق على كافة المؤسسات الاقتصادية مهما كان عمرها وحجمها"

يقع الاتجاه العام لتأثير الأدوات الاقتصادية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة في درجة المحايد، وهذا ما يترجم بان الأدوات الاقتصادية بشكل عام لا تؤثر بشكل كبير على تبني السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة، وهذا كان انعكاسا لعناصره الفرعية حيث كان تأثير الضرائب على السلوك الممتثل يقع في درجة الموافق لكنه لم يؤثر على الاتجاه العام لتأثير الأدوات الاقتصادية على السلوك الممتثل، أما بالنسبة لتأثير الإعانات والتحفيزات فقد وقع في درجة المحايد، وهذا ما اثر على درجة الاتجاه العام.

أما فيما يتعلق باختلاف تأثير الأدوات الاقتصادية على السلوك الممتثل للمؤسسات محل الدراسة حسب عمرها وحجما فقد كانت غير دالة إحصائيا على مستوى جميع هذه العناصر **وهذا ما يجعلنا نقبل هذه الفرضية بتحفظ.**

✓ **الفرضية الرابعة :**

"تؤثر المقاربات الطوعية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة وهذا لا يختلف باختلاف عمر المؤسسة وحجمها "

يتبين من خلال التحليل المتعلق بالفرضية الرابعة لتأثير المقاربات الطوعية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات الاقتصادية بأن الاتجاه العام لها يقع في درجة الموافق، مما يعني أن المقاربات الطوعية بكل عناصرها الفرعية تؤثر على السلوك الممتثل للمؤسسات محل الدراسة اتجاه حماية البيئة.

كما يظهر تحليل الفروق المتعلق بالفرضية الرابعة على أساس عمر المؤسسة وحجمها، بأن المقاربات الطوعية لها نفس التأثير على السلوك الممتثل للمؤسسات محل الدراسة مهما اختلف عمر المؤسسة وحجمها، **هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

- **ثانيا– نتائج الدراسة :**

بالاعتماد على الدراسة النظرية والتطبيقية لتأثير أدوات السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة ومن خلال قيامنا بدراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية ورقلة(تقرت، حاسي مسعود، ورقلة) تم اختيار عينة الدراسة على أساس طبيعة نشاط المؤسسة، حيث تم التركيز على المؤسسات التي يكون طبيعة نشاطها تسبب أضرار بالنسبة للبيئة(تلوث هواء، تلوث ماء، تلوث تربة، نفايات) وهي أفضل المؤسسات التي يتناسب موضوع الدراسة فيها، ومن خلال هذا تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن إجمالها فيما يلي :

1– بخصوص تأثير الأدوات التنظيمية:

- ✓ لا تشكل الأدوات التنظيمية أي تأثير على السلوك الدفاعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة؛
- ✓ تؤثر الأدوات التنظيمية على السلوكين الممتثل والواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة، ولا يختلف هذا التأثير مهما كان عمر المؤسسة وحجمها.

2- **بخصوص تأثير الأدوات الاقتصادية:**

- ✓ يعتبر تأثير الأدوات الاقتصادية على السلوك الدفاعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة ضعيف؛
- ✓ يعتبر تأثير الأدوات الاقتصادية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة غير فعال، وهذا ينطبق على كافة المؤسسات محل الدراسة مهما كان عمرها وحجمها؛

3- يتأثر السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة بالأدوات الاقتصادية التي تفرضها التشريعات القانونية، وهذه الحساسية اتجاه الادوات الاقتصادية لا تختلف باختلاف عمر وحجم المؤسسة. **بخصوص تأثير المقاربات الطوعية**

- ✓ لا تؤثر المقاربات الطوعية على السلوك الدفاعي اتجاه حماية البيئة؛
- ✓ تؤثر المقاربات الطوعية على السلوك الممتثل بشكل كبير مهما كان عمر المؤسسة وحجمها؛
- ✓ يعتبر تأثير المقاربات الطوعية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة غير كافي، وهذا لا يختلف باختلاف عمر المؤسسة وحجمها.

➢ **ثالثا– التوصيات :**

- ✓ على السلطات العمومية وضع قوانين ردعية اتجاه المؤسسات التي تتسبب في مخلفات تضر البيئة؛ يجب أن تتوافق المعايير الردعية والتحفيزية الموضوعة من ظرف السلطات الحكومية على جميع المؤسسات مهما كان طبيعة نشاطها، ملكيتها وحجمها؛
- ✓ اعتماد أنظمة الإدارة البيئية والسلامة المهنية في مؤسساتنا الاقتصادية؛
- ✓ إجبار المؤسسات الاقتصادية على تقديم تقارير عن مخلفات نشاطها ووضع مصالح خاصة في المؤسسة تهتم بالجانب البيئي لاسيما المؤسسات التي يكون نشاطها مضر بالبيئة؛
- ✓ تثمين الجانب المتعلق بالاتفاقيات الخاصة بين السلطات الحكومية والقطاع بنوع من التحفيز للمؤسسات من اجل الالتزام بها.

➢ **رابعا– الآفاق :**

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز اثر أدوات السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية بالاستعانة على مجموعة من الاختبارات لتحليل أراء المستجوبين من المؤسسات محل الدراسة، لكن هناك آفاق أخرى في الدراسة تحتاج إلى الاهتمام بهدف تغطية جوانب أخرى في الموضوع أهمها :

- ✓ دراسة مقارنة لأثر أدوات السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة بين المؤسسات الجزائرية والأجنبية؛
- ✓ القيام بدراسة ميدانية لعينة من المؤسسات مع إضافة قطاعات أخرى؛
- ✓ دراسة نفس الموضوع لكن في عينة من المؤسسات بحجم اكبر.

قائمـة المراجـع

أولا : باللغة العربية

1) ابراهيم بختي، الطاهر خامرة، **أثر أدوات السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الصناعية الجزائرية** ،مجلة الباحث، العدد 2016/16.

2) سامية سرحان، **أثر السياسات البيئية عل القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية –دراسة لآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011.

3) السعيد زنات، **دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

4) صبرينة رحموني، **أثر الأطراف ذات المصلحة على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

5) الطاهر خامرة، **محددات سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في الجزائر**، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

6) عائشة سلمى كيحلي، **دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2007-2008.

7) عائشة سلمى كيحلي، محمد الطيب دويس، **أثر الضغوط الحكومية على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية –دراسة استطلاعية–**، مجلة الباحث، العدد 2016/16، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

8) عبد الله الحرتسي حميد، **السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004-2005.

9) فريدة بوسكار، **السياسة البيئية في الجزائر**، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

10) محمد عادل عياض، **دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة**، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010.

11) نور الدين جوادي، هالة جديدي، عقبة عبد اللاوي، **السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد (مجهول)، تاريخ الصدور(مجهول).

المراجع باللغة الأجنبية :

12) Emmanuelle Reynaud،**Les determinants de comportment de protection de l'environnement des Enterprises**،Thèse de doctorate، Institut d'Administration des Enterprises، Marseille،1997.

13) Hamdoun Mohamed, **Le comportement écologique des entreprises chimiques tunisiennes** : **un passage obligé ou un choix délibéré** ، Actes de la 17e Conférence de l'AIMS، Nice، France،du 28 au 31 mai 2008.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 : الاستبيان

جامعــة قاصــدي مربــاح – ورقلــة – الجزائــر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قســـم علوم التسيير

استمارة استبيان

تحية طيبة وبعد :

في إطار التحضير لإعداد مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر أكاديمي تخصص مالية مؤسسات، يطيب لي أن أضع بين أيديكم استمارة استبيان تهدف إلى دراسة : **تأثير أدوات السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسة الاقتصادية**، ونرجو من سيادتكم مساعدتنا عبر اختيار الإجابة التي تعبر عن آرائكم وتعبئة الاستبيان بمصداقية.

مع التأكيد أن المعلومات المتحصل عليها من خلال إجابتكم سوف تحاط بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض إعداد البحث العلمي.

وفي الأخير أتقدم لكم بجزيل الشكر والامتنان لتعاونكم معنا لإنجاح هذه الدراسة مع فائق الاحترام والتقدير.

الطالبة/ محجوبي ابتسام

البريد الالكتروني :ibtissammahdjoubi@gmail.com

يرجى وضع إشارة (X) في الخانة التي تمثل درجة موافقتك عند كل من العبارات التالية :

معلومات متعلقة بشخصكم :

الجنس : ☐ **ذكر** ☐ **أنثى**

العمر : ☐ أقل من 30 ☐ من 30 إلى40 ☐ من 40إلى 50 ☐ 50فما فوق

المؤهل العلمي: ☐ثانوي فاقل ☐ تكوين متخصص ☐ جامعي

الخبرة المهنية : ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5الى 10 سنوات ☐ من 10الى 15 سنة ☐ 15 سنة فما فوق

المركز الوظيفي : ☐ مدير عام ☐ رئيس مصلحة البيئة ☐مدقق بيئي ☐ أخرى (حددها)...

معلومات متعلقة بمؤسستكم :

تاريخ إنشاء المؤسسة : ☐ قبل2003 ☐ بعد 2003

* **عدد العمال :** ☐أقل من 10 ☐ من 10الى 49 ☐ من 49 إلى 250 ☐250 فما فوق

* **طبيعة نشاطكم :** ☐ اسمنت وحديد ☐ أغذية ☐ بترو كيمياء ☐ طاقة ☐ أخرى(حددها).....

* **طبيعة الملكية :** ☐خاصة ☐ عامة ☐ مختلطة

* **تأثيرات نشاط مؤسستكم على البيئة :**☐على الهواء ☐على الماء ☐ على التربة ☐ نفايات

* **صلاحيات حماية البيئة في مؤسستكم :**☐ مدير المؤسسة ☐مصلحة خاصة بالبيئة ☐ أخرى (حددها).....

* **أسباب التزام مؤسستكم بحماية البيئة :**☐ أسباب اقتصادية ☐ أسباب أخلاقية ودينية ☐ أسباب قانونية

تصنيف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات :

- **تدمج مؤسستكم معايير حماية البيئة في مختلف الأنشطة :**

☐ بأقل من المستوى المطلوب قانونيا ☐ بما يوافق المستوى المطلوب قانونيا ☐بما يفوق المستوى المطلوب قانونيا

- **تعامل مؤسستكم مع ضغوط المتعاملين فيما يخص حماية البيئة :**

– ☐ تهملها ☐ تأخذها بعين الاعتبار ☐ لا يوجد ضغوط كونها تفوق متطلباتهم

- **الإجراءات البيئية في مؤسستكم :**

☐ قليلة الأهمية ☐ تحقق المستوى المطلوب قانونيا ☐ من أهم الإجراءات

- **يقوم المسؤول عن قضايا البيئة في مؤسستكم :**

☐عدم التركيز على الإجراءات البيئية ☐ تعديل الإجراءات البيئية بما يستجيب للمتطلبات القانونية

☐التركيز على الإجراءات البيئية

علاقة أدوات السياسة البيئية بالجانب المالي :

الرقم	الفقرات	غير موافق	محايد	موافق
1	التزام المؤسسة بالمعايير القانونية لجودة البيئة يكسبها ميزة تنافسية.			
2	تقليل الانبعاثات الصادرة عن أنشطة المؤسسة يحسن من صورتها، مما يعزز مكانتها.			
3	التزام المؤسسة بالمعايير القانونية للمنتج يزيد من الطلب على منتجاتها وبالتالي كسب أرباح إضافية.			

الرقم	الفقرات	غير موافق	محايد	موافق
4	اعتماد أساليب إنتاج نظيفة يخفض من مدخلات العملية الإنتاجية في المؤسسة.			
5	الالتزام الطوعي بحماية البيئة يجنب المؤسسة الضرائب البيئية المطبقة وبالتالي تجنب تكاليف إضافية.			
6	الاستفادة من الإعانات والتحفيزات من أجل حماية البيئة يرفع من مستوى الأداء المالي للمؤسسة.			
7	امتثال المؤسسة بالأنظمة الطوعية العمومية يزيد من فرص حصولها على التمويل.			
8	يتم الالتزام بالاتفاقيات المتعلقة بحماية البيئة اقتناعا بالعائد المالي المتوقع من ذلك.			
9	الالتزام بالمسؤولية البيئية يحسن من صورة المؤسسة، مما يزيد من الإقبال على منتجاتها.			

تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الدفاعي لحماية البيئة :

الرقم	الفقرات	غير موافق	محايد	موافق
	الأدوات التنظيمية			
1	تشكل معايير جودة البيئة ضغطا على المؤسسة.			
2	تشكل القوانين البيئية المتعلقة بالإنبعاثات تحديا أمام المؤسسة.			
3	تشكل الخصائص القانونية للمنتجات عائقا على المؤسسة.			
4	تحديد أساليب إنتاج نظيفة بطرق قانونية يشكل ضغطا على المؤسسة.			
	الأدوات الاقتصادية			
5	التغير في القوانين البيئية المتعلقة بالضرائب كثيرا ما يقلق المؤسسة.			
6	تشكل حماية البيئة تحديا أمام المؤسسة رغم الإعانات والتحفيزات الممنوحة لذلك من طرف الدولة .			
	المقاربات الطوعية			
7	يعتبر الانخراط في الأنظمة الطوعية العمومية كنظام الإدارة البيئية تحديا للمؤسسة.			
8	تتعارض المؤسسة مع الاتفاقات البيئية المبرمة بين الحكومة والقطاع الذي تنتمي إليه.			
9	الخدمات المقدمة للعمال والمجتمع والمفروضة بنصوص قانونية تشكل ضغطا على المؤسسة.			

تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل لحماية البيئة :

الرقم	الفقرات	غير موافق	محايد	موافق
	الأدوات التنظيمية			
1	تلتزم المؤسسة بالمعايير القانونية لجودة البيئة.			
2	تتوافق الإنبعاثات الصادرة عن المؤسسة مع القوانين البيئية.			
3	تستجيب خصائص منتجات المؤسسة للمتطلبات القانونية.			
4	أساليب الإنتاج المستخدمة في المؤسسة تستجيب لجميع الضغوط بشأن حماية البيئة.			

الرقم	الفقرات	غير موافق	محايد	موافق
	الأدوات الاقتصادية			
5	تلتزم المؤسسة بحماية البيئة بما يجنبها الضرائب البيئية المطبقة.			
6	تمتثل المؤسسة للتشريعات البيئية لغرض الاستفادة من الإعانات والتحفيزات.			
	المقاربات الطوعية			
7	تمتثل المؤسسة بالأنظمة الطوعية العمومية كنظام الإدارة البيئية لمسايرة القوانين البيئية.			
8	تستجيب المؤسسة للاتفاقيات البيئية المبرمة بين الحكومة والقطاع الذي تنتمي إليه.			
9	تلتزم المؤسسة بحماية البيئة المفروضة بالنصوص القانونية .			

تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي لحماية البيئة :

الرقم	الفقرات	غير موافق	محايد	موافق
	الأدوات التنظيمية			
1	تعتبر معايير جودة البيئية من ضمن أولويات المؤسسة.			
2	تسعى المؤسسة لتقليل الإنبعاثات الصادرة عن أنشطتها تجسيدا لسياستها في ذلك.			
3	خصائص منتجات المؤسسة تتجاوز الحدود القانونية.			
4	تستخدم المؤسسة أساليب إنتاج نظيفة تطبيقا لسياستها في ذلك.			
	الأدوات الاقتصادية			
5	تلتزم المؤسسة بحماية البيئة بغض النظر عن التشريعات المتعلقة بالضرائب البيئية.			
6	تسعى المؤسسة للحفاظ على البيئة بغض النظر عن الإعانات والتحفيزات الممنوحة.			
	المقاربات الطوعية			
7	مستوى الإجراءات البيئية في المؤسسة يفوق الأنظمة الطوعية العمومية كنظام الإدارة البيئية.			
8	تلتزم المؤسسة بحماية البيئة بغض النظر عن الاتفاقيات المبرمة في هذا الشأن.			
9	تسعى المؤسسة للالتزام بحماية البيئة بمستوى أعلى من المطلوب بالنصوص القانونية.			

إضافات، ملاحظات، اقتراحات :

-.....

-.....

شكرا على تعاونكم.

الملحق رقم 02 : المتوسط الحسابي لنمط سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة حسب عمرها

Statistiques de groupe

	الانشاء	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
الدمج	2003 قبل	23	2,1304	,45770	,09544
	2003 بعد	18	1,9444	,41618	,09809
الضغوط	2003 قبل	23	2,3043	,47047	,09810
	2003 بعد	18	2,1667	,51450	,12127
الاجراءات	2003 قبل	23	2,3478	,57277	,11943
	2003 بعد	18	2,2222	,54832	,12924
المسؤول	2003 قبل	23	2,5217	,51075	,10650
	2003 بعد	18	2,1111	,67640	,15943
p	2003 قبل	23	2,3261	,34074	,07105
	2003 بعد	18	2,1111	,41322	,09740

المصدر : مخرجات spss

الملحق رقم 03: قائمة الاساتدة المحكمين

الاسم واللقب	الدرجة العلمية
عياض محمد عادل	أستاذ مساعد – أ–
كيحلي عائشة سلمى	أستاذة محاضر–ب–
الحاج عرابة	أستاذ محاضر– أ–

المصدر : من إعداد الطالبة

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	XII
قائمة الأشكال البيانية وملاحق	X
المقدمة	أ – د
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لتأثير أدوات السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة	
تمهيد	2
المبحث الأول: الأدبيات النظرية لأدوات السياسة البيئية و سلوك حماية البيئة	3
المطلب الأول: سلوك حماية البيئة للمؤسسات(المفاهيم، المحددات والأنماط)	3
الفرع الأول: مفهوم سلوك حماية البيئة للمؤسسات	3
الفرع الثاني: محددات سلوك حماية البيئة	4
أولا– الضغوطاتالحكومية(أدوات السياسة البيئية)	5
ثانيا– تأثير الأطراف ذات المصلحة	5
ثالثا– الفرصالاقتصادية	8
رابعا– أخلاقالمديرين	8
خامسا–العوامل الموقفية	8
الفرع الثالث: أنماط سلوك حماية البيئة	9
أولا– السلوك الدفاعي تجاه البيئة:	9
ثانيا– السلوك المساير (الممتثل) تجاه البيئة:	9
ثالثا– السلوك الواعي اتجاه البيئة	10
المطلب الثاني: السياسة البيئية (الضغوطات الحكومية) كمحدد لسلوك حماية البيئة	10
الفرع الأول: مفهوم السياسة البيئية	11
الفرع الثاني : أهداف السياسة البيئية ومحدداتها	12
أولا :الأهداف	12
ثانيا– محددات السياسة البيئية	13
الفرع الثالث :أدوات السياسة البيئية وفعاليتها	14
أولا– أدوات السياسة البيئية	14
ثانيا–تقييم واختيار أدوات السياسة البيئية	17

الفرع الرابع : علاقة أدوات السياسة البيئية بالجانب المالي للمؤسسة الاقتصادية	18
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لأدوات السياسة البيئية وسلوك حماية البيئة	18
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	18
المطلب الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية	21
المطلب الثالث: مميزات الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة.	21
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية ورقلة	
تمهيد	25
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة الميدانية	26
المطلب الأول: الطريقة المتبعة	26
الفرع الأول: منهج الدراسة.	26
الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	26
الفرع الثالث: متغيرات الدراسة	27
الفرع الرابع: أدوات الدراسة	27
المطلب الثاني: أساليب التحليل الإحصائية المستخدمة	27
الفرع الأول : أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة	27
الفرع الثاني :الطريقة المستخدمة في القياس	28
المطلب الثالث : أداة الدراسة	29
الفرع الأول: بناء أداة الاستبيان	29
الفرع الثاني : صدق محتوى الاستبيان	31
أولا- الصدق الظاهري (صدق المحكمين)	31
ثانيا- الصدق الداخلي للفقرات	31
ثالثا- الصدق البنائي لمحاور الاستبيان	34
الفرع الثالث: ثبات أداة الاستبيان	34
المبحث الثاني : النتائج والمناقشة	35
المطلب الأول: تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة	35
الفرع الأول: تحليل الخصائص الشخصية لعينة الدراسة	35
أولا- الجنس	35
ثانيا-العمر	36
ثالثا- المؤهل العلمي	36
رابعا- الخبرة المهنية	37

خامسا- المركز الوظيفي	37
الفرع الثاني:تحليل المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة	38
أولا- تاريخ إنشاء المؤسسة	38
ثانيا- حجم المؤسسة	39
ثالثا- طبيعة نشاط المؤسسة	39
رابعا- طبيعة الملكية	40
خامسا- تأثيرات نشاط المؤسسة على البيئة	40
سادسا- صلاحيات حماية البيئة في المؤسسة	41
سابعا- أسباب التزام المؤسسة بحماية البيئة	42
المطلب الثاني: تحليل أدوات السياسة البيئية المؤثرة على الجانب المالي وأنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة	42
الفرع الأول: تحليل أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة	42
الفرع الثاني : دراسة علاقة أدوات السياسة البيئية بالجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة	43
أولا- بالنسبة للأدوات التنظيمية	43
ثانيا- بالنسبة للأدوات الاقتصادية	44
ثالثا-بالنسبة للمقاربات الطوعية	44
الفرع الثالث: دراسة أثر أدوات السياسة البيئية على السلوك الدفاعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة	46
أولا- بالنسبة للأدوات التنظيمية	46
ثانيا- بالنسبة للأدوات الاقتصادية	46
ثالثا-بالنسبة للمقاربات الطوعية	47
الفرع الرابع:دراسة أثر أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة	48
أولا- بالنسبة للأدوات التنظيمية	48
ثانيا- بالنسبة للأدوات الاقتصادية	49
ثالثا-بالنسبة للمقاربات الطوعية	49
الفرع الخامس: دراسة أثر أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة	50
أولا- بالنسبة للأدوات التنظيمية	50
ثانيا- بالنسبة للأدوات الاقتصادية	51
ثالثا-بالنسبة للمقاربات الطوعية	51
المطلب الثاني: تحليل الفروقات في تأثير أدوات السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة	53

الفرع الأول: اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تصنيف سلوكيات المؤسسات محل الدراسة اتجاه حماية البيئة	53
أولا- حسب العمر	53
ثانيا- حسب الحجم	54
ثالثا- حسب طبيعة النشاط	55
رابعا - حسب الملكية	56
الفرع الثاني: اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف وجود علاقة بين أدوات السياسة البيئية والجانب المالي للمؤسسات محل الدراسة	57
أولا- حسب العمر	57
ثانيا- حسب الحجم	58
ثالثا- حسب طبيعة النشاط	58
رابعا - حسب الملكية	59
الفرع الثالث: اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة	60
أولا- حسب العمر	60
ثانيا- حسب الحجم	61
ثالثا- حسب طبيعة النشاط	62
رابعا - حسب الملكية	63
الفرع الرابع : اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تأثير أدوات السياسة البيئية على السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة	64
أولا- حسب العمر	64
ثانيا- حسب الحجم	65
ثالثا- حسب طبيعة النشاط	66
رابعا - حسب الملكية	66
خلاصة الفصل	68
خاتمة	69
المراجع	74
الملاحق	77
الفهرس	83